الفصل الثالث

ظلم الدولة والشعب .. نماذج من الغبن المتراكم

نماذج من مظالم التعليم

إن الحضارات التي سادت العالم في الأزمنة السحيقة قبل آلاف السنين، لم تكن لتبلغ شأواً من السيادة والسطوة والتطور المدني والازدهار الاجتماعي، ولم يكن ليوثّق التاريخ عنها لولا أخذها بالعلم وسيلة ومنهجاً، والتاريخ نفسه صفحة من العلم أكثر انجذاباً بوهج تشدّنا أشعته عبر أحداث الحقب الزمانية. فقد أكدت السرديات والوثائق التاريخية مدى اهتمام تلك الأمم بالعلم طريقاً تستنير به وتتجاوز عبره معضلات الحياة وتستشرف به آفاق المستقبل. والعلم عند الأمم سلاح لا يدانيه في مضاضته سلاح ولا يوازيه في قوته جبروت، ولا يجاريه في قدرته على فك طلاسم المعضلات وسيلة أخرى. ولعل من الأقوال التي ذهب العلماء بأنه ليس بحديث نبوي لأنه ضعيف السند (اطلبوا العلم ولو في الصين) وقول (اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد) لكن القولين يأتيان كناية عن أهمية طلب العلم حتى وإن كان في الصين البعيدة بمقاييس ووسائل ذلك الزمان، وأيضاً عدم التوقف عن التعلّم من الميلاد إلى الممات لأنه ليس للعلم عُمر محدد، هذا فضلاً عن مآثر القول عبر الحقب في هذا الاتجاه، فقد قال الشاعر أبو العلاء المعرّي:

العلم يرفع بيتاً لا عماد له والجهل يهدم بيت العز والشرف

أيضاً من أقوال آخرين:

ما الفخر إلا لأهل العلم أنهم ... على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كل بما كان يحسنه ... والجاهلون لأهل العلم أعداء
ففز بعلم تعش حياً به أبداً ... الناس موتى وأهل العلم أحياء

إذاً نحن أمام كنز وجوهرة قيمتها لا حدود لها وبالتالي نستطيع أن نتصور كيف ينبغي للجميع أن يتكالب ويتسابق للفوز بقبسات لا تنطفئ من ضيائها.

وأهمية العلم والتعليم تقودنا إلى استشراف المرحلة في مستهل الخمسينيات من القرن الماضي، وتلك التي أعقبت خروج المستعمر البريطاني من السودان في العام ١٩٥٦ م، وهو التاريخ الذي يجسّد استقلال السودان المعاصر، ومن ثم يؤرّخ لدولته الوطنية المعاصرة. لا توجد إحصائيات دقيقة تحدد تعداد سكان دارفور في العام ١٩٥٠م ولكننا بالإسقاط المتناقص يمكننا أن نقول بأن تعدادهم ربما كان في حدود المليون وسبعمائة ألف تقريباً، لكن وفقاً لتعداد الأول للسكان في السودان والذي أجري في أول يوليو ١٩٥٥م كان تعداد سكان دارفور في حدود اثنين مليون ومئتان وخمسين ألف نسمه تقريباً، وهم بذلك يشكلون ٢١٪ من سكان السودان آنذاك، وكان عدد المدارس الأولية للبنين (الاسم السابق للمرحلة الابتدائية أو الأساس حالياً) اثنا عشرة مدرسة تستوعب سنوياً فقط ٤٨٠ تلميذاً، بينما مدارس البنات الأولية فقد كانت مدرسة واحدة تستوعب ٤٠ تلميذة فقط. أي بالنسبة لمدارس البنين الأولية بواقع مدرسة لكل مئاتين وثمانية آلاف مواطن، وبالنسبة للبنات فهي مدرسة واحدة مقابل كل مواطني دارفور. أما المدارس الوسطى للبنين (الاسم الأسبق للمدارس المتوسطة) فهي ثلاثة مدارس في الفاشر ونيالا والجنينة وتستوعب ١٢٠ طالباً بينما لا توجد أي مدرسة متوسطة للبنات. كما أنه لا توجد أي مدرسة ثانوية في كل دارفور. ورغم المسئولية المباشرة للدولة في أن يجد كل تلميذ بلغ سن الدراسة مكاناً للتعلّم إلا أننا لا نأخذ الأمر بهذا الإطلاق دون أن نصطحب معنا الظروف التي تؤثّر على قدرة الدولة في تأمين ذلك الحق بالكم المفروض حيث أن دولة السودان الوطنية كانت وليدة بعد المرحلة الاستعمارية الثانية، وبالتالي فإن القدرات المالية والتخطيطية والتنفيذية لهذه الدولة الوليدة من الطبيعي أن تواجه هذه الصعوبات وتعمل على تجاوزها ولكن عبر الوقت، وهو أمر يحتاج إلى مضافرة الجهود مسبوقة بالنوايا الصادقة والتخطيط السليم وفقاً لأهداف واضحة لا لبس فيها. قد يتبادر إلى أذهان البعض بأن التفاوت العددي في

المدارس بين الأقاليم المختلفة وبالنظر إلى نسبة تلك الأعداد إلى أعداد الأطفال الذين هم قد بلغوا سن الدراسة، لا يعود فقط إلى تحياز الدولة إلى جانب أقاليم دون الأخرى، بقدر ما يعود إلى إدراك أبناء تلك الأقاليم لأهمية التعليم ومن ثم عملوا على تحريك آلياتهم الشعبية واستنفروا قدراتهم الذاتية بما مكّنهم من بناء مدارس بالجهد الخاص، هذا بشكل واسع يمكن أخذه كمبرر لفترة ما قبل السبعينيات، ولكن بعد ذلك يعتبر مبرراً ثانوياً بعد منتصف السبعينيات حيث كانت الهجرة إلى دول الخليج متاحة بشكل أكبر لأبناء الإقليم الشمالي، بينما كانت الهجرة إلى ليبيا متاحة بشكل أكبر لأبناء دارفور وكردفان مع فارق نوعية المهاجرين والعائد المادي للمهن التي تحكمهم مؤهلاتهم وخبراتهم للعمل فيها. ولما كان للمهاجرين من الأقاليم الأخرى مساهماتهم جنباً إلى جنب مع أقرانهم من ميسوري الحال المتواجدين في السودان في الجهود الشعبية ومنها تشييد المدارس، كان لمواطني دارفور أنفسهم مساهماتهم البارزة في هذا المضمار بالقدر القليل جداً مما تيسّر لهم من استثمار من الكيكة الإقتراضية والتمويلية المتاحة لرجال الأعمال عبر المصارف ومؤسسات التمويل المالي القومية في تحريك عجلة الاستثمار، وهذا الدور من مساهمات أبناء دارفور مضمار تعبّر عنه ثقافة النفير الشائعة والضاربة جذورها في مجتمع دارفور، (النفير هو الجهد الشعبي التلقائي المباشر مادياً أو عينياً وأكثره جسمانياً) وينتشر في الريف السوداني، لكنه بشكل أوسع في ريف دارفور، وهنا لا بد لنا من وقفة في أن الإدراك بأهمية لتعليم نفسه درجة تحتاج إلى ترقية معرفية من الدولة في المقام الأول، فهو ليس مجرّد ميزة فطرية، بل خاصية تكتسب بالتلقين أو التوجيه أو التقليد، نحن ندرك بأن الإقليم الشمالي وبحكم مجاورته لمصر وهي دولة سابقة إلى التعليم لا بد أن يكون لهذه المجاورة دورها في ازدياد أعداد المتعلمين وبث الإدراك بأهميته في الإقليم الشمالي قبل دارفور والأقاليم الأخرى، وهذا الواقع جعل من الإقليم الشمالي سابقاً للآخرين إلى التعليم ولكن بالطبع لم يسبقهم في فيه لأن الأخير خاضع للقدرات الفردية للمتعلمين والتي أحسب أنها متواجدة في كل مكان وتخضع لاعتبارات متعددة لسنا معنيون هنا بتفصيلها. كما أن تأخر انضمام دارفور التي كانت دولة مستقلة حتى عام ١٩١٦م لدولة السودان التي كانت تحت الاستعمار، أيضاً أحد العوامل التي أدت إلى تأخر أعداد المتعلمين من أبناء الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى. مثل هذا الموقف، يفرض على الأمم الراغبة في إحداث قفزات تنموية متسارعة للحاق بالأمم التي سبقتها أن تضع من الخطط ما تساعدها على نقلات نوعية وكمّية للمناطق

المتأخرة فيها بغية إيصالها بنظيراتها في فترات زمنية مضغوطة رغبة منها في تأسيس الأرضية المتوازنة لكافة أبناء الشعب للانطلاق الثابت نحو آفاق التطور والازدهار المدني، وإلا بغير ذلك من المستحيل أن تكتسب الأمة قوة الانطلاق وبعض أجزائها ما زالت ضامرة في قدراتها، هي تماماً كمن يدفع بأعرج لسباق الأصحاء وينتظر منه أن يسجّل معجزة.

إذاً أعداد المتعلمين ونوعيتهم عاملان يؤثّران في تطور المجتمع بشكل نسبي وطردي، كما لهما دورهما في التواجد المكثّف في إدارة دواليب الخدمة المدنية ومراكز اتخاذ القرار على كافة المستويات والمؤسسات، سواء أن كانت مؤسسات دولة أو شركة، هذا الحديث ليس مدخلاً ليقود القارئ للتأويل في استنتاج ما نريد الذهاب إليه وتفسيره على أنه دعوة إلى المحاصصة بين أبناء الأقاليم، الجنوح إلى المحاصصة بين الشركاء مرحلة تفرض نفسها إذا أحسّ بعض الشركاء باختلال موازين العدالة ممن فوّضوهم لإدارة أمانتهم التي يشتركون فيها وهي السلطة والثروة في كل وطن، أو ممن نصّبوا أنفسهم دون تفويض كما هو الحال مع الحكومات الدكتاتورية والشمولية، وهذه المرحلة سنتكلم عنها في فصول لاحقة من الكتاب عندما نتناول تجربة ثورة دارفور المعاصرة والتي درج نظام الإنقاذ على تسميتها تمرّداً مكابرة وهروباً من الحقيقة والواقع. نحن ندرك بأن الوضع السوي في أيّ أمّة هو أن تخضع الأمور للمعايير العلمية والمنهجية المتناقلة والمتداولة والشائعة بين الأمم لاسيما فيما يتعلق بالخدمة المدنية باعتبارها خدمة تمس بشكل مباشر حاجيات المواطن دون تمييز، وينسحب ذلك أيضاً ولكن بقدر على تولّي المناصب الدستورية المسماة بالمناصب السياسية والتي تحكمها نظم حكم ووسائل وآليات وكيانات سياسية مغايرة تتأثر بالرؤى السياسية والبرامج التي يحملها ويتقدم بها الساسة، لكن لأننا أمام حالة لا تتسق معطياتها مع هذا الفهم، من هنا تظهر أهمية تناول هذه الحالة وتشريحها والبحث فيها بعمق لبلوغ أسبابها ومن ثم وضع المعالجات الشافية لها باستئصال تلك الأسباب للانتقال بها إلى مصاف ومراقي نظيراتها العالمية من أجل الحفاظ على وحدة الوطن.

دعونا إذاً نسرد واحدة من أكبر حالات الظلم التعليمية التي ألمّت بأبناء إقليم دارفور خلال الفترة من ١٩٥٠م وحتى ١٩٧٠م، والتي بأي معيار من معايير التقييم لن تخرج عن كونها حالة متعمدة ووراءها غاية مستهدفة ليبقىَ أثرها غائراً في تنامي القدرة العددية للمتعلمين من أبناء دارفور والحائزين على تراكم معرفي مصحوباً بالخبرات العملية بما

يؤهّلهم للمشاركة الفاعلة مع أقرانهم ونظرائهم من الأقاليم الأخرى في رسم خارطة الدولة السودانية على أرضية التذاوب الوطني الصرف وليس على أساس التغول أو الوصاية أو الإقصاء أو الاستئصال، وهي صفات توشحت بها الممارسة بشكل متنامي في إدارة الدولة السودانية منذ مرحلتها الزمانية المبكّرة من عمر ولادتها بعد خروج الاستعمار البريطاني، وهي فترة من الأهمية بمكان بحيث يمتد تأثيرها على الأجيال وعلى تحديد هوية السودان وترسيخ هذه الهوية في علاقات الأمّة السودانية مع الشعوب الأخرى، وهي العلاقة التي يتحدد بموجبها المرتقى الذي يرى منه الآخرون الإنسان السوداني والوطن السوداني.

قلنا أن اختبارات أو ما درج على تسميته في السودان امتحانات الشهادة الأولية (الابتدائية) على مستوى السودان كان امتحاناً موحّد ويبدأ في كل أقاليم السودان وفي كل مراكز الامتحانات في توقيت ويوم واحد وينتهي في توقيت ويوم واحد، كما يبدأ التصحيح والرصد وإعلان النتائج أيضاً في توقيت ويوم واحد، في ذلك العهد كانت الاختبارات تتم في عواصم المراكز، وكما سبق أن شرحنا بأن المركز هو عبارة عن وحدة إدارية داخل المديرية التي هي المحافظة أو المحلية كما تُسمّى حالياً، قد يضم مركز الامتحان الواحد مئاتا ممتحن أو أربعمائة أو أكثر وفقاً لحاصل ضرب عدد المدارس الأولية (الابتدائية أو الأساس) في المركز مضروباً في ٤٠ تلميذًا هو العدد المحدد حينها لتلاميذ الفصل الواحد. يتم تجميع التلاميذ الذين سيدخلون الاختبارات في مدرسة وسطى (متوسطة) واحدة يقضون فيها ثلاثة أيام هي أيام الاختبارات، وكانت كل المدارس الوسطى مدارس فيها داخليات لسكنى الطلاب، كما أن كثيراً من المدارس الأولية (الابتدائية أو الأساس) هي أيضاً كانت بهذه الخاصية. معلموا المدارس لمختلف مراحل التعليم العام والتي كانت هي الأولية والوسطى والثانوية، كانت تصدر قوائم تنقلاتهم إلى مخالف بقاع السودان من رئاسة وزارة التربية والتعليم في الخرطوم العاصمة، لذلك تجد مثلاً معلّماً للمرحلة الأولية ينحدر من مدينة (دلقو) في الإقليم الشمالي يعمل في (صليعه) في إقليم دارفور، وآخر من أقاصي دارفور يعمل في أقاصي الإقليم الشرقي، وهذا الوضع كان ينطبق على كل مؤسسات وقطاعات الخدمة المدنية تقريباً، لقد كان نظاماً يتمتع بمزاياه الكثيرة كما له أيضاً سلبياته الطفيفة، لكن بالطبع بعد أن تراكم الشعور بالظلم والإحساس بالإقصاء وربما الاستئصال من المشاركة الفاعلة لكثير من أبناء الهامش في المستويات الإدارية الوسيطة والعليا للخدمة

المدنية لاسيما في ظل الحكومات الشمولية الأخيرة وفرضت التطورات المعرفية لدى الهامش واقعاً ينبغي أن يتغير، بدأت مراحل التوسع اللامركزي في الحكم وتبعه تناقص تنقلات العاملين في الخدمة المدنية وفقاً لمؤطرات حدود اللامركزية ومدى وحجم انتقال الاختصاصات وتخويل الصلاحيات وتفويضها للأقاليم والولايات بغض النظر عن نتائج هذا العمل عطفاً على كيفية التنفيذ التي صاحبتها أخطاء جمّة.

أعود إلى سردنا وتشخيصنا للحالة التي نحن قد ملّكنا القارئ فيها المعلومات الأساسية ليتمكن من المتابعة والاستخلاص والاستنتاج والحكم مع أو مجانبة ما ذهبنا إليه من استنتاج وفق الوقائع بأن ثمة ظلم نظن أنه متعمد أومقصود بإصرار سابق لتحقيق غاية وهدف لهما بالغ الأثر السالب والضار بحجم مشاركة أبناء دارفور في الخدمة العامة وفي مراكز اتخاذ القرار وإدارة ورسم خارطة الدولة السودانية وهو موضوع نتائج الشهادة الأولية (الابتدائية) في الفترة ما بين ١٩٥٠م وحتى ١٩٧٠م حيث تغيّر بعدها نظام الاختبار القومي الموحد ليصبح لكل إقليم الحق في وضع اختباراته الخاصة لمدارسه الابتدائية، وهو الآخر في تقديري جاء لتعزيز أهداف الحالة السابقة ولكن بوسائل أخرى تقلل من فاعلية التصدّي الذي يمكن أن ينتج فيما إذا انبرى أبناء الأقاليم المهضومة حقوقها في نتائج القبول للظلم الذي يعيشونه، ويبقى الظلم ولكن بلباس جديد، حيث أن الأصل هو قلّة المدارس الوسطى مقارنة بأعداد الجالسين للتأهيل لدخولها. الشهادة الأولية هي التي كانت تؤهل التلاميذ المتفوقين بالانتقال إلى المرحلة الوسطى آنذاك والتي (سميت بالمرحلة المتوسطة فيما بعد).

في تلك السنوات العشرين، جلس ما لا يقل عن أربعين ألفاً من التلاميذ من أبناء دارفور لاختبارات الشهادة الأولية القومية الموحّدة ولكن عندما تُعلن النتائج في كل مركز اختبارات يفرض النظام المفروض إتباعه في القبول على المتفوقين والناجحين في ذلك المركز أن يتنافسوا فقط في المدارس لوسطى الموجودة في مركزهم وهنا بيت القصيد، وبالتالي حتى نكون أكثر دقّة في أمثلتنا، أسوق إليكم مثالاً حياً لأحد مراكز الاختبارات وهو مركز اختبارات مدينة الجنينة وهو المركز الذي جلست أنا فيه للاختبارات في مدرسة الجنينة الأميرية الوسطى في العام ١٩٦٢م، وهي المدرسة الوسطى الوحيدة في تلك المدينة، حيث جلس للاختبار قرابة ٥٢٠ تلميذاً من ثلاثة عشرة مدرسة أولية منها اثنتا عشرة مدرسة تابعة لمركز الجنينة التي كانت تضم (ولاية غرب دارفور حالياً بخلاف مدن وقرى غرب جبل مره التي تم ضمها للولاية بعد

تأسيسها) ومدرسة كرنوي الأولية وهي كانت تتبع لمدينة كرنوي التابعة لمحلية الطينة والتي تحولت إلى محلية جديدة، وكلاهما يتبعان حينها لمركز مدينة كتم التابعة لولاية شمال دارفور الآن. وبينما كان الناجحون من ذلك العدد يتجاوز ثلاثمائة تلميذ، إلا أنه تم قبول ٤٠ تلميذاً فقط في المدرسة الوسطى الوحيدة التي كانت ذات نهر واحد، (أي فصل واحد)، وتلميذان للمدارس الصناعية الوسطى التي كانت آنذاك شحيحة على المستوى القومي حيث كان عددها تسع مدارس فقط في كل السودان يتم القبول فيها مركزياً، كما تم قبول تلميذين لمعهد بخت الرضا لإعداد معلمي المدارس الأولية وهو المعهد الكائن في ضاحية مدينة الدويم في ولاية النيل الأبيض، وأخيراً قبول تلميذين للمعهد العلمي الأوسط، والمعاهد العلمية الوسطى هي مدارس تركّز في المواد الدينية والفقهية ومادة اللغة العربية وفروعهما بشكل أكبر، وطالب واحد تم قبوله في مدرسة جبيت الصناعية وهي مدرسة متخصصة في تأهيل سائقي القطارات أي تم قبول سبعة وأربعين طالباً فقط من مجمل الذين جلسو للاختبارات بينما راح أكثر من أربعمائة تلميذ كفاقد تربوي أو إلى حيث دأب العامة على تسميته مجازاً (بالشارع) مع الاعتذار. هذا المشهد الذي ضربنا له مثلاً بمركز واحد، ظلّ مشهداً متكرراً على مدى عشرين عاماً في كامل دارفور وربما في مناطق أخرى مماثلة من السودان، ومن ثم فإن عشرات الآلاف من التلاميذ النابغين والناجحين الذين تؤهّلهم درجاتهم للقبول للمدارس الوسطى وما بعدها قد تم تشريدهم بلا ذنب اقترفوه، وفقدت البلاد بفقدهم ما لا يمكن تعويضه أبداً.

علماً بأنه في العام ١٩٦٢م وهو العام الذي جلست فيه لاختبارات الشهادة الأولية، كانت هناك فقط خمس مدارس وسطى حكومية ومدرستين وسطى أهلية في كل إقليم دارفور، أي مدرستين في الفاشر إحداهما أهلية ومدرستان في نيالا إحداهما أهلية، ومدرسة في كل من الجنينة وكتم وزالنجي، هذا بالإضافة إلى مدرستين وسطى صناعيتين في كل من نيالا والجنينة التي تم تأسيسها في ذلك العام وبدأ الطلاب الدراسة فيها في عطبرة لثلاث سنوات قبل أن يكتمل بناء المدرسة في الجنينة وينتقلون إليها، ومعهدين علميين وسطى في الفاشر وآخر في الجنينة. إذاً المفارقة تبدو أكثر غرابة حينما يتم مقارنة إقليم دارفور بكامله مع أي مركز للقبول في مدينة (ود مدني) فقط التي كانت عاصمة مديرية النيل الأزرق الأسبق ومديرية الجزيرة لاحقاً والتي سمّيت الإقليم الأوسط ثم تحولت أخيراً لتُسمّىَ ولاية الجزيرة ضمن التخبّط الذي ظلّت الحكومات الشمولية

الدكتاتورية تمارسه في التقسيمات الإدارية للسودان. كان عدد المدارس الوسطى في مدينة ود مدني وحدها أكثر من مجمل المدارس الوسطى في إقليم دارفور بكامله مع فارق عدد السكان الذي تُرجّح فيه كفة الميزان إقليم دارفور على مدينة ود مدني بأكثر من نسبة ١:٨ في ذلك الوقت. مفارقة كافية بأن تُعطي صورة جليّة لحجم من أُجبِروا على أن يكونوا فاقداً تربوياً من المتفوقين رغم نتائجهم الباهرة في الاختبارات، حيث راحوا ضحايا هذا المخطط بينما كانوا يستحقون أن يواصلوا الدراسة في أي مدرسة وسطى في أقاليم السودان الأخرى وفقاً لترتيب نتائجهم وأن يكون من بينهم العلماء، ترتيب النتائج كان من المفترض ومن العدل أن يكون مركزياً نظراً لأن الامتحان واحد ومركزي، وليس كما حدث حيث ظلمهم نظام القبول المصمم قسراً لأن عدد المدارس الوسطى كانت نادرة ومحدودة في إقليمهم. من البديهيات المعلومة في كل أنحاء العالم بأنه في حالة الاختبارات الموحّدة، فإن الفرص للقبول للمرحلة الأعلى تخضع في المقام الأول للترتيب الذي يحرزه الذين تم اختبارهم وفق النتيجة العامة الموحّدة، فيؤخذ الأول فالأول إلى أن يكتمل العدد المراد قبوله أو العدد الذي يُغطّي الفرص المتاحة للقبول، ويتم ذلك بغضّ النظر عن الوجهة أو الإقليم أو المدرسة التي أتى منها المتفوقون أو تم فيها اختبارهم، وهو ما لم يحدث لأكثر من ١٣ عامًا في السودان (١٩٥٦ – ١٩٧٠).

تُرى كم من العلماء كان يمكن أن يكونوا بين هؤلاء أفتقدهم الوطن، في ذات الوقت الذي وجد فيه آخرون ربما لم تكن نتائجهم تؤهّلهم للمواصلة في المقاعد التعليمية التي شغلوها على الأقل ضمن الأعوام التي جلسوا فيها الامتحانات، لكن بفضل ذلك النظام وجدوا الفرصة وواصلوا، لعل حال السودان ينبئ عن بعضاً من ذلك. عندما أعطي هذه الأمثلة عن دارفور، لا أعني بالطبع أن النبوغ هو حكر على أبناء تلك البقاع، أعلم تماماً أنه موجود في كل ولايات السودان ولكنني أبيّن حقيقة تغييب معايير العدالة والتكافؤ حتى لا يُظلم أحد في جهده الخاص، فكيف إذا كان هذا المظلوم من فلذات الأكباد الذين لم يُدركوا وهم في تلك السن لماذا ظُلموا، تماماً كما كان العرب في الجاهلية يئدون البنات من المواليد لقصور في مفاهيم التراث والتقاليد آنذاك تجاه المرأة، وفيهم نزلت الآيتان الكريمتان رقم (٨) و(٩) من سورة التكوير من القرآن الكريم ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩﴾ صدق الله العظيم.

هذا المثال من الظلم المخطط والممنهج ليس بدء ومنتهى مظالم أهل دارفور في محور التعليم، لم نشأ الخوض في مفارقات العقود الأربعة الأخيرة للفترة من العام

١٩٧٠م وحتى العام ٢٠١١م، والتي تعكس حجم التفاوت في أعداد المدارس تناسباً مع عدد السكان، وتجهيزات هذه المدارس من الكتاب والمعلم والأثاث والمعامل وميزانياتها التسيرية والتعديلات التي تطال المناهج وتوقيت بلوغ هذه التعديلات لمدارس دارفور ومناطق أخرى من الهامش في اللحظات الحرجة للاختبارات النهائية، وتغيير أنظمة ومعايير التأهل للتنافس للقبول في الجامعات، هي في الحقيقة مفارقات قد يشيب لهولها الولدان، وتجفّ من جورها أوراق الشجر وتنعي الفضيلة ذاتها، وتجبر الشهامة على اختيار الانتحار خلاصاً رغم سوء عاقبته، بينما لا يحرّك كل ذلك من رؤوس مرتكبي الظلم شعيرات لفرط موت الأحاسيس في جلود رؤوسهم ناهيك عما أصاب ما بدخلها. كل هذا لا بد أن يقود القراء من الذين لا تربطهم صلة مباشرة بالسودان إلى الوقوف عند بعض علامات الاستفهام والتساؤلات العصية، ما هي الدوافع والدفائن التي تحرّك من كان يوماً في موقع للمسئولية ويمارس تفويضاً ممنوحاً من الشعب عبر وسائل الاختيار الديمقراطية أو مسلوباً منه عبر الانقلابات العسكرية بادعاء أنه جاء ليعمل من أجل رفاهيته واستقراره وتلاحمه في أن يتحول إلى كتلة مشتعلة وحارقة من المؤامرات تلسع بنارها وتفرّق بين أبناء الشعب الواحد وبين أقاليم الوطن الواحد، أو كتلة من الفشل المتراكم في التخطيط والتنفيذ المعيب. ليس من السهل الإجابة على هذا التساؤل ولو حرص الذين يؤرّقهم بُعده الإنساني، لكننا بالعودة إلى ربط أحداث التاريخ في الرقعة المسماة بالسودان الآن والتعمّق في الأمّة التي تشكّلت فيها ربما نلامس أهداب الإجابة، ولعلي قد أشرت إلى بعضاً من ذلك في الفصل الأول في سياق تناولي للحقائق التي كشفت عنها الأزمة.

لكي نعطي الصورة كاملة دعونا نقرأ معاً بعض الجداول الإحصائية في قطاع الخدمات التعليمية والصحية، وهي جداول صادرة من الأجهزة الرسمية المختصّة للدولة وقد نُشرت في إصداراتها المختلفة وتم تناولها في منتديات متنوعة، وبالتالي ليس في إعادة نشرنا لها جديد أو تحريم لأننا نود أن نضع أصابعنا على موضع الخلل حتى يمكننا جميعاً البحث في المعالجة له. هذه الجداول تُعطي الصورة بوضوح وتبين حجم المفارقات وحجم المظالم التي يعاني منها إقليم دارفور في قطاع التعليم في كل مستوياته. لا أحسب أنه مع إدراك هذه الحقيقة ومع فرضية أن كل راعي مسؤول عن العدل بين رعيته، ومن ثم فإن حكومة الإنقاذ وقد وضعت نفسها قسراً في موضع الراعي منذ العام ١٩٨٩م، فإن بعض هذه الإحصاءات التي تمت بعد عشر سنوات من حكمها لكفيلة

بفضح حقيقتها ونوايها واعوجاج معيارها لتعدل بين مرعية أو على أقل تقدير وأخف توصيف سوء تخطيطها وتنفيذها.

الإحصاءات المتعلقة بالقطاع التعليمي

جدول رقم (١) نسبة الاستيعاب بالتعليم الأساسي للعام ٩٩/ ٢٠٠٠

الإقليم	السكان ٦ – ١٣ سنه	المستوعبون	نسبة الاستيعاب ٪
الخرطوم	٧٨٥٨٢٧	٦٧٨٨٥٠	٨٦.٤
الأوسط	٢٤٣٣٣٣١	٩٠٠٤٥٦	٥٤.٧٢
الشمالي	٣٠١٠٧٦	٢٥٩٥٠٠	٨٧.٨
الشرقي	٧٧١٥٥٠	٣١١٤٠٢	٤٠.٦٧
كردفان	٨٨٥٤٢١	٣٥٦٥٠٣	٣٩.٦٦
دارفور	١٣٥٠٢٩٢	٣٩٨٩٧٢	٣٠.٦٣
الجنوبي	١١٢٨٣٥٠	٢٣١٨٠٩	٢١.٢٣
المجموع	٦٦٥٥٧٤٧	٣١٣٧٤٩	٤٧.١

* المصدر : التقرير الإستراتيجي السوداني لعام ٢٠٠٠ م (ص:٢٨٦)

جدول رقم (٢) نسبة الاستيعاب بالتعليم الثانوي للعام ٩٩/ ٢٠٠٠

الإقليم	السكان ١٤ – ١٦ سنه	المستوعبون	نسبة الاستيعاب٪
الخرطوم	٢٨٠٥٨٢	٩٨٣٨٦	٣٥.١
الأوسط	٤٦٧٠٢٠	٧٤٥٦٠	١٦
الشمالي	٩٨٧٠٦	٣٥٥٣٣	٣٦
الشرقي	٢٦٥٢٥١	٣١٩٩٣	١٢.١
كردفان	٥٣٢٩٢٥	٣٥٣٩٦٢	٦.٦
دارفور	٤٥٧٥٥٤	٥٤٦١٥	١١.٩
الجنوبي	٣٥٦٤٤٤	١٠٩٤٠	٣.٢
المجموع	٢٢١٨٤٨٢	٣٣٨٣٨٩	١٥.٣

المصدر : التقرير الإستراتيجي السوداني ٢٠٠٠ م (ص:٢٨٦)

جدول رقم (٣) الطلاب المرشحون للقبول بالجامعات والمعاهد العليا للعام الدراسي ٩٧/ ١٩٩٨م

الإقليم	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية للمرشحين من مجموع المرشحين٪
الأوسط	٦٣٨٣	٥٤١٥	١١٧٩٨	٣٥.٥
الخرطوم	٥٢٥٣	٥٣٠٦	١٠٥٥٩	٣١.٨
الشمالي	١٥٣٦	٢٣٤١	٣٨٧٧	١١.٧
الشرقي	١٦٧٨	١٢٥٩	٢٩٣٧	٨.٩
دارفور	١٣٨٨	٥٩١	١٩٧٩	٦
كردفان	٨١١	٨١٣	١٦٢٤	٤.٩
الجنوبي	٢٦٨	١١٠	٣٧٨	١.١١
المجموع	١٧٣١٧	١٥٨٥٣	٣٣١٧٠	١٠٠
النسبة المئوية	٪٥٢٫٢	٪٤٧.٨	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: (الإدارة العامة للقبول – وزارة التعليم العالي).

التقرير الإستراتيجي السوداني ١٩٩٨م (ص ٥٠٤).

يستطيع القارئ أن يُدرك بوضوح في الجدول رقم (١) حجم الفارق بين نسبة المُستَوعَبين من التلاميذ الذين بلغوا سن التعليم الأساسي من الإقليم الشمالي ٨٧.٨٪ الذي هو أعلى نسبة على مستوى جميع الأقاليم وهو في ذات الوقت يقارب ثلاثة أضعاف نسبة المستوعبين من إقليم دارفور ٣٠.٦٣٪، كما أنه بالنظر إلى الجدول رقم (٢) والخاص بإحصاءات الاستيعاب للمرحلة الثانوية، تؤكد الأرقام بأن نسبة المُستَوعَبين من الإقليم الشمالي الذي هو أيضاً أعلى نسبة بين كل أقاليم السودان ٣٦٪، هذه النسبة تعادل ثلاثة أضعاف نسبة المُستَوعَبين من إقليم دارفور ١١.٩٪، وعندما نختتم بالجدول رقم (٣) الذي يبين لنا الفوارق في نسب الطلاب المرشحين للقبول بالجامعات أيضاً نلاحظ أن نسبة المرشحين من الإقليم الشمالي ١١.٧٪ يقارب تقريباً ضعف المرشحين من إقليم دارفور ٦٪، ولا ينبغي أن نتجاهل نوعية الكليات المرشّح لها طلاب دارفور بالنظر إلى تدهور البنيات الأساسية للقاعدة التعليمية والتي لا

تساعدهم على القدرة على التنافس بدخول كل الكليات، واقتصار ترشيحهم للكليات النظرية فقط، وبالطبع لا يعني هذا انتقاص من أهمية الكليات النظرية، ولكن تبياناً لحقيقة غياب التكامل النوعي بين لتعليم النظري والتطبيقي كأهمية ضرورية للحياة العملية بغياب القدرة على ارتياد الكليات التطبيقية كالطب والهندسة وغيرها، ولا يعود ذلك إلى ضعف قدرات أبناء دارفور في التنافس في هذه المجالات وإنما لانهيار البنية الأساسية للتعليم كما قلنا والذي لا تملك الحكومة مبرراً له لأنها ظلّت تحافظ على البنية التحتية في أقاليم أخرى إلى الحدود المعقولة بينما ضرب الإهمال مرافق التعليم في دارفور.

لا بد أن نشير ونذكّر بأنه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وعندما كانت فرص التنافس التعليمي في مستوى لتعليم الثانوي ترتكز على قاعدة إعدادية متكافئة في الكيف بين الولايات رغم فارق الكم، كان نبوغ أبناء دارفور يوازي نظرائهم في الأقاليم الأخرى إن لم يتجاوزهم في كثير من الأحيان. بالطبع لا نغفل ذكر حقيقة أن المستوى التعليمي على نطاق السودان قد تدنّىَ عما هو عليه كثيراً منذ أن تولّت حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير زمام الأمور حيث سعت إلى تطبيق سياسات تعليمية عفا عليها الدهر، لأنها تجارب فاشلة سقتنا إليها دول عديدة في المنطقة وأثبتت فشلها وتخلّت عنها. المعلوم أن هذه الإحصاءات هي إحصاءات تحكي حقائق الوضع للأعوام ما قبل ٢٠٠٠م، وبالتالي فهي حقائق ما قبل اندلاع النزاع المسلّح بين الحركات المعارضة والحكومة الذي بدأت ملامحه جلية فيما بعد العام ٢٠٠٢م وهو ما يؤكد بأن الثورة الاحتجاجية العنيفة التي عبّر بها أهل دارفور لم تكن وليدة فراغ ولا مكائد صنعها ودفع بها المجتمع الدولي للنيل من الحكومة السودانية لأن المجتمع الدولي ليس من وضع وخطط وطبق تلك المظالم، فهي حقائق بائنة وتعترف بها الحكومة ولا تستطيع إنكارها، وما ذلك الهراء الذي ظلّت الحكومة تبثه عبر إعلامها سوى محاولات يائسة لإخفاء الحقيقة المذهلة والمريبة عبر ذر الرماد على العيون، ومحاولات يائسة لتغطية الحقائق البائنة والحارقة كالشمس بأغطية من صفائح جليدية. استهداف إي شعب في حجب المعرفة عنه أو عدم تمكينه منها أو أدواتها ووسائلها أو حرمانه من معايير التنافس الحر فيها يعني ببساطة أن الباغي يريد أن يوئد ذلك الشعب، يريده شعباً بلا سلاح العصر.

***

فضيحة الشهادة السودانية لعام ٢٠٠٨م

في العام ٢٠٠٨م جلس طلاب ولاية شمال دارفور على امتحان مغاير للشهادة السودانية عن بقية عموم السودان في مواد الكيمياء والفيزياء والأحياء، وهذا يعني أن هؤلاء الطلاب سيفتقدون معيار التنافس العادل، فإما أن يستأثروا بفرص أفضل أو أن يفقدوا القدرة على التنافس مع نظرائهم، لكن فرضية أن يستأثروا بفرص أفضل تدحضها حقيقة أن الوزارة أخضعتهم للجلوس لامتحان مختلف دون أن يعلموا أنهم يجلسون لامتحان مختلف ودون أن تعلم سلطات الولاية بذلك، وبالتالي فإن الوزارة بفعلتها تلك بيّتت مع سبق الإصرار أمراً ليس فيه مصلحة لأولئك الطلاب ووضعتهم عرضة لامتحان مغاير عن زملائهم في سائر السودان، وهناك أمر أكثر حساسية وهو أن جموع المعلمين الذين يتم اختيارهم لتصحيح امتحانات الشهادة السودانية، يؤدون ذلك وهم لا يعلمون من أي مدرسة أو ولاية أو إقليم تلك الأوراق التي يقومون بتصحيها لأن أوراق الإجابة تحمل فقط أرقام الجلوس للطلاب وليس الأسماء ولا أسماء مراكز الامتحانات، لكن بوجود امتحان مغاير فهم والحال كذلك يعلمون أنهم يصححون أوراق الامتحان التابعة لطلاب ولاية شمال دارفور بالتحديد بغض النظر عن عدم وجود أسماء الطلاب والمراكز على ورقة الإجابة، يكفي أن يدرك المصحح أنه يصحح أسئلة مغايرة فيدرك أنها إجابات طلاب شمال دارفور، وهذا الأمر ومهما كانت الثقة في ضمائر المصححين وأمانتهم وحياديتهم المفترضة أصلاً إلا أنه ينافي قواعد العدالة وبالتالي ينسف العملية برمتها لأنها بنيت على باطل، كان ينبغي أن يُلغَى ذلك الامتحان ويعاد على الأسس والقواعد السليمة لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. عضو المجلس الوطني عن حركة تحرير السودان علي حسين دوسه رفع الأمر إلى أروقة المجلس الوطني وطالب باستدعاء وزير التعليم العام آنذاك الدكتور حامد محمد إبراهيم لتقديم تقرير عن سقطة وزارته. تم استدعاء الوزير إلى المجلس على استحياء لكنه كما يقول المثل صمت دهراً ونطق كفراً، حيث جاء في بيان الوزارة أن قرار تخصيص امتحان مختلف لطلاب ولاية شمال دارفور قرار جاء من قيادة الوزارة، وقيادة الوزارة هنا تعني الوزير أو الوكيل، ويضيف أن ذلك تم دفعاً لما يعتقدون أنها أضراراً أمنية أو فنية أو اقتصادية كان يمكن أن تطال البلاد والطلاب معاً، ما هو علاقة كل ذلك بامتحان مختلف عن غيره، لو كانت الوزارة قد وضعت امتحاناً احتياطياً بحيث إذا أصاب الامتحان الأساسي أي كشف، تعاد الامتحانات بشكل عام لكل السودان لقلنا أن ذلك

هو عين العقل. لو تمكّن أحد القراء الكرام من فك طلاسم هذا التبرير الذي أشار إليه وزير التعليم العام، نشكره أن يَمنَّ على القراء به، أما أنا فأقول إذا بلغكم شيء من هذا القبيل فاعلموا أنكم في حضرة حكومة الإنقاذ برئاسة المشير عمر حسن أحمد البشير.

الخدمات الصحية

أما على صعيد الخدمات الصحية فالأمر أكثر فظاعة وجوراً، لقد ظلّت الخدمات الصحية في تدهور متراكم منذ تولّي حكومة الإنقاذ السلطة في البلاد عبر انقلابها على الشرعية المنتخبة في العام ١٩٨٩م. ولعلنا عبر قراءة حقائق الإحصاءات الواردة في الجداول أدناه ندرك حجم ذلك الجور. لننظر أولاً إلى جدول يضعنا في صورة الفوارق في العام ٨٥/ ١٩٨٦ وهو عام قيام الانتفاضة الشعبية ضد حكومة المشير الراحل جعفر محمد النميري، ونحن هنا نورد فقط مجالاً واحداً هو مجال الصحة العلاجية وبرغم استمرار الظلم على دارفور في كل العهود، وأن الجداول أدناه تحكي عن فترات تسبق استيلاء حكومة الإنقاذ بقيادة البشير على السلطة، إلا أننا كما قلت سنقف مشدوهين أمام حجم الظلم الهائل في عهد حكومة الإنقاذ بعد ذلك.

في مجال الخدمات الصحية

بالاستناد إلى التعداد السكاني الثالث الذي جرى في ١٤/ ٤/ ١٩٨٣م والذي بلغ فيه تعداد سكان السودان ٢٠٥٩٤٠٩٧ نسمه، (عشرون مليوناً وخمسمائة وأربع وتسعين ألفاً وسبع وتسعين) وبالأخذ بمنهج الإسقاط مستخدمين متوسط نسبة الزيادة السكانية في السودان والتي تقدّر في حدود ٢.٧٪ سنوياً في تلك الفترة، نستطيع أن نقول بأن تعداد السكان تقريبياً في العام ١٩٨٦ يبلغ ٢٢٣٠٧٦٦٤ نسمه (اثنين وعشرين مليوناً وثلاثمائة وسبعة آلاف وستمائة وأربع وستون) قياساً إلى هذه الأرقام دعونا نقرأ نسب مؤسسات الخدمات الصحية بالنسبة إلى أعداد السكان على الأقل في إقليم دارفور والإقليم الشمالي عبر المخرجات التالية:

نسبة المستشفيات في الإقليم الشمالي إلى إقليم دارفور هو ١:٢ مع العلم أن نسبة تعداد السكان تقول أن إقليم دارفور يعادل مراوحاً بين أربعه إلى خمسة أضعاف سكان الإقليم الشمالي وفق نتائج التعدادات السكانية الأربعة السابقة التي تمت في السودان منذ الاستقلال، علماً بأن نتائج التعداد الخامس الذي أجري في العام ٢٠١٠م وحيث يدور لغط كبير حول نتائجه، هو الآخر يوضح أن تعداد سكان إقليم دارفور يفوق تعداد

سكان الإقليم الشمالي بنسبة تزيد على أربعة أضعاف. هذه الأرقام تقودنا إلى الاستخلاصات التالية:

في العام ١٩٨٦م كان سكان الإقليم الشمالي حوالي ١٠٣٦٦٣٥ نسمه تقريباً (مليون وستة وثلاثين ألفاً وستمائة وخمسة وثلاثين)، ووفقاً للجدول أعلاه يتضح أن هناك مستشفى لكل ٣٩٨٧٠ نسمه تقريباً (تسعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وسبعين) وعندما نأخذ في اعتبارنا النسبة لكل المؤسسات الصحية وفيها المستشفيات والمراكز الصحية والشفخانات ونقاط الغيار والوحدات الصحية الأولية والمعامل في الإقليم وهي المسميات التي كانت تتخذها وزارة الصحة لمؤسساتها العلاجية وحتى وقت قريب، نجد عددها ٥٤٣، أي ان هناك مؤسسة واحدة لكل ١٩٠٩ نسمه تقريباً (ألف وتسعمائة وتسعه)، رغم أن هذا المعيار لا يؤخذ به في غالب المناهج الإحصائية، وأيضاً لا يقود إلى نتائج بصياغة علمية في القياس لكننا نورده لمجرد المقاربة العامة.

في العام ١٩٨٦ كان سكان إقليم دارفور حوالي ٤٢٨١٨٠٨ نسمه تقريباً (أربعة ملايين ومئتان وواحد وثمانون ألفاً وثمانمائة وثمانية)، ووفقاً للجدول أعلاه يتضح أن هناك مستشفى لكل ٣٢٩٣٧٠ نسمه تقريباً (ثلاثمائة وتسعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وسبعون) وعندما نأخذ في اعتبارنا النسبة لكل المؤسسات الصحية وفيها المستشفيات والمراكز الصحية والشفخانات ونقاط الغيار والوحدات الصحية الأولية والمعامل والتي تبلغ ٧٣١ في الإقليم، نجد أن هناك مؤسسة واحدة لكل ٥٨٥٨ نسمه تقريباً (خمسة آلاف وثمانمائة وثمانية وخمسون).

نستطيع أن نقول بأن هذه الحسبة الإحصائية البسيطة تعطينا حقيقة أن أفضلية الخدمات الصحية في الإقليم الشمالي تعادل نسبة ١:٨ وهي بلا شك نسبة تبين فجوة مذهلة ومخيفة بين الإقليمين، وتفسّر حجم الظلم الذي يعانيه الإنسان في دارفور، علماً بأن هذه الإحصاءات هي للفترة ما قبل حكومة الإنقاذ، أما بعد مجيء الإنقاذ فقد أسمينا فترتها بأنها فترة (أم المظالم) لأن الأرقام فيها مخيفة حقاً.

المؤسسات الصحية بالعاصمة والأقاليم للعام٨٥/ ١٩٨٦م

الإقليم	المستشفيات	المراكز الصحية	الشفخانات	نقاط الغيار	وحدات صحية أوليه	معامل طبية
الخرطوم	٢٦	٥٦	٨٨	٦٧	٨٩	١
الأوسط	٥٥	٨٨	٢٨٨	٦٨٤	٢٦٦	١
الشمالي	٢٦	٦	١٦٦	١٦٤	١٨٠	١
الشرقي	١٨	٢٦	١٤٧	١٠٩	٤١٤	١
كردفان	٢٠	٣١	١٤١	١٣٧	٧٩١	–
دارفور	١٣	١٦	٧٩	٧٦	٥٤٧	–
الاستوائية	١٦	٧	٦٨	٣٩	٢٣٨	١
أعالي النيل	٩	٢	–	–	–	–
بحر الغزال	٧	٢	–	–	–	–
السودان	١٩٠	٢٨٨	٩٧٧	١٢٩١	٢٧٢٥	٥

المصدر : وزارة الصحة – الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء .

بالطبع هناك مناهج عالمية ومتفق عليها لتحديد القيمة النوعية للخدمات الصحية في أي وطن، ولعل الأخذ بحجم الإنفاق للخدمات الصحية مقابل الفرد هو أحد تلك المعايير، وفي اعتقادنا فإنه بالنظر إلى النسبة التي توصلنا إليها في المفارقة الإحصائية التي استخلصناها من الجداول، نستطيع أيضاً أن نتصور انعكاس ذلك على حجم الإنفاق مقابل الفرد، وهو إنفاق في أفضل حالاته لا يبتعد كثيراً عن النسبة التي أوردناها.

قد يتبادر إلى أذهان القراء من السودانيين ولا سيما المنحدرين من الإقليم الشمالي وربما غيرهم، بأن المقارنات التي استندت عليها كلها تقريباً تعتمد الإقليم الشمالي مرجعية لواقع الأفضلية، ذلك يعود إلى مجموعة أسباب على رأسها أن الدولة السودانية ومنذ تشكيلها بعد الاستقلال يهيمن أبناء الإقليم الشمالي فيها على غالب المواقع الدستورية ومواقع اتخاذ القرار والمواقع القيادية العليا في الخدمة المدنية، ولعل ذلك

قد ورد بتفصيل في الكتاب الأسود الذي صدر في العام ١٩٩٩م، وبالتالي لسنا في حاجة إلى التفصيل فيه. هذه الحقيقة تضع أبناء الإقليم الشمالي أمام ضغط معنوي كبير فيما يجدون أنفسهم في موقع الاتهام من قِبل الآخرين بموالـه إقليمهم والاستئثار بالقسط الأكبر من التنمية دون الآخرين. ولما كان الشر دائماً عميماً فإن ثلة من أبناء الإقليم الشمالي قد عانوا على المستوى الفردي والمجتمعي والمناطقي قدراً من التهميش والمظالم، إلا أن ذلك يبقىَ صالحاً للمقارنة داخل الإقليم نفسه، ورغم ذلك فهم أيضاً بالفهم العام مُهمَّشون وفق العوامل المحصورة داخل الأقواس لمعادلة الظلم على المستوى القومي. والحقيقة أننا عندما نضع موجات الظلم التي ألحقتها الحكومات المتعاقبة بمستوى التنمية القومية لوطن مثل السودان رغم الموارد الوفيرة فيه، إذا أخذنا بمعايير تضع فترة كل حكومة لوحدها في الميزان نستطيع أن نقول بأن الإقليم الشمالي نفسه بالنظر إلى ذلك يصبح في مقام أفضل المظلومين. هذا الواقع الذي ربط بين قيادة الدولة وتسيير دولابها المدني وبين المنحدرين من الإقليم الشمالي، سيظل يؤرّق مضاجع أولئك الصادقين من أبناء ذلك الإقليم والذين ظلّوا وعلى مر الحكومات المتعاقبة يقفون رافضين المنظار الجائر الذي ينظر به من هم ضمن مجموعات منسوبة إلى إقليمهم ويرسمون من خلاله خارطة ومسار الدولة السودانية بشكل معوج، مدركين بأن ذلك سيقود حتماً إلى مآل مدمّر للوطن بأكمله.

عندما كنت أعمل مهندساً في وزارة التشييد والأشغال العامة في الفاشر في العام ١٩٧٩م زارني زميلي في العمل الصديق المهندس عبد المنعم أبوبكر في تمام التاسعة مساءً وهو في عجلة من أمره قائلاً أن شقيقه الأصغر قد أصيب بألم في البطن يرجّح أنه آلام تمزّق أو فتق داخلي أو شيء من هذا القبيل وأن الأطباء العموميين نصحوه بأن ينقله إلى نيالا حالاً لأنه لا يوجد حينها اختصاصي جراحة في مستشفى الفاشر، كما أن غرفة العمليات كانت موبوءة بمكروب التيتانوس لذلك أغلقوها لحين إصلاحها وتعقيمها، لم يكن في إقليم دارفور بأكمله والذي يبلغ تعداد سكانه آنذاك ما يقارب خمسة ملايين نسمه سوى استشاري جراحه واحد هو الراحل الدكتور إدريس دوسه عبد الرحمن والذي يعمل في مستشفى نيالا، ولأنه عمي من حيث صلة الرحم فقد طلب مني زميلي أن أكتب له مذكّرة له لأنه يريد نقل شقيقه فوراً إلى نيالا في ذلك المساء لأن حالته تزداد سوءًا وخطورة، ولأنهم سينقلونه بالسيارة إلى نيالا في طريق هو الآخر غير معبّد ووعر، فإن الخطورة مضاعفة ولكن ليس هناك من خيار أفضل ولأنهم سيصلوا هناك متأخراً،

أي ليس قبل الواحدة صباحاً لذلك فهو في حاجة إلى المذكرة لأنه سيذهب للدكتور في تلك الساعة المتأخرة في بيته، كتبت له المذكرة وقلت له أن الدكتور إدريس أصلاً لا يحتاج إلى مذكّرة، متى وصلته وفي أي وقت من اليوم نهاراً أو ليلا ستجده في خدمة المريض ولن يتوانى، وفعلاً وصلوا إلى نيالا في تلك الساعة المتأخرة من الليل وسارع الدكتور إدريس درسه بأخذهم إلى المستشفى وتم تجهيز غرفة العمليات وأجرى العملية التي انتهت مع الفجر وتم إنقاذ حياة المريض. رحم الله الدكتور إدريس درسه عبد الرحمن رحمة واسعة ونسأله أن يدخله جناته العلا، فقد كان إنساناً بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ويكفي أن نيالا بأكملها قد بكته يوم توفي اثر حادث حركه أليم في طريق نيالا زالنجي بينما كان في طريقه إلى العزاء في وفاة خاله رحمة الله عليه السلطان عثمان إدريس سلطان قبيلة (القمر). قصدت بنقل هذه القصة لأقرّب مدى النقص المريع في الخدمات الصحية على مستوى الإقليم، إذ كيف لإقليم كامل سكانه في حدود خمسة ملايين نسمة في ذلك الوقت ولا يوجد فيه سوى جرّاح واحد، ولعل القصة أيضاً قد أضافت إطلالة من بعض الغياب في البنيات التحتية في الطرق.

الجفاف، المجاعة، الهجرة

لم يعرف إقليم دارفور في تاريخه التليد حقب قاحطة بقدر ما عرفه في العقود الأربعة الأخيرة، ففي مستهل السبعينيات من القرن المنصرم أدى تناقص نسبة هطول الأمطار في القسم الشمالي من ولاية شمال دارفور الحالية إلى انحسار المراعي ونضوب اخضرارها وكثافتها، كما زاد على تعاظم ذلك الدور تمدد حزام الصحراء بابتلاع مساحات شاسعة في ظل غياب أي إستراتيجية من قِبل الدولة إلى متابعة هذه الظاهرة ورصد متغيراتها السالبة على البيئة والقاطنين الذين يعتمدون أصلاً في حياتهم على الرعي وتربية الماشية وقليل من الزراعة، تفاقم الظاهرة شكّل ضغطاً على قدرة المواطنين لامتصاص تداعياتها، لا سيما مع نفوق أعداد كبيرة من الماشية التي تشكّل عصب حياتهم والداعم القوي لصادرات السودان من الثروة الحيوانية، وما كان من خيار أمامهم سوى التفكير في الهجرة جنوباً والهرب من لظىَ الصحراء إلى رحاب التخوم الاستوائية مع ما تبقى من ثروتهم الحيوانية أملاً في إنقاذها والبدء من جديد، ولكن في بيئة غير البيئة وطبيعة لم يألفوها ولم تألفها ماشيتهم، لم يكن للدولة دور في البحث عن معالجة، وكان كل ما فعلته الدولة أن دعت هؤلاء المواطنين بالترحال والهجرة جنوباً، وهي دعوة تنمّ عن مدى عمق الأزمة التي يتخبط فيها المسؤولون عن الدولة حينها، وحجم التعمّد بدفع مئات

الآلاف عشوائياً إلى مصير لا يقل غموضاً عما كانوا يمكن أن يعايشوه لو بقوا تحت رحمة الجفاف في تلك الصحراء، حيث لا يستقيم أن تستفيق الدولة بكل مؤسساتها فجأة مع انبلاج فجر الكارثة وتعاظمها ومن ثم تجد نفسها أسيرة لغلوائها وكسيرة أمام عنفوانها، لا بد أن يتساءل كل ذي بصيرة عن أين كانت الأجهزة المعنية بمتابعة مثل هذه الظواهر التي لم تنبت فجأة وإنما بذرت بذورها عبر السنين وبان طلعها في وقت كانت فيها الدولة مشغولة بنفسها وتتبيت دعائم سلطتها. كيف يمكن لمئات الآلاف من المواطنين وماشيتهم أن يزحفوا ويحطوا فجأة في ربوع لم يكن قاصيها جاهزين اجتماعياً ومعنوياً واقتصادياً لاستقبالهم ناهيك عن خدماتهم الشحيحة أصلا، لا ينبغي الركون إلى كون الجميع ينتمون لنفس الإقليم، فالاحتكاكات الاجتماعية تتفجر أكثر عندما تبدأ الظروف الاقتصادية للفرد والمجتمع في التدهور نتيجة للتنافس الذي لم تُهيأ له العوامل والمعايير المتكافئة.

لم تهيئ الدولة أي إعدادات أو خدمات لاستقرارهم، بل لم تتحسب للاحتكاكات التي يمكن أن تنفجر بين القادمين والمستقرين من أصحاب المناطق، لم تكن تلك الهجرة كما درج البدو الرحل على القيام بها في كل عام في ترحالهم جنوباً في الصيف وعودتهم شمالاً مع بدء فصل الأمطار، تلك رحلات اعتاد عليها الراحلون من رعاة الماشية واستطعمها المستقرون من المزارعين وإن تخللتها احتكاكات بينية لكنها كانت محدودة بمحدودية نوايا الأطراف في الإخلال بمنظومة البيئة التي يعتمدون على مخرجاتها كل عام، فضلاً عن أنها هجرات وعودة وليس هجرات بقاء دائم وكانت قيد الحلول الأهلية التي تراضوا عليها من خلال منظوماتهم الأهلية ككيانات قبلية، بيد أن نظام البشير قد تدخّل في المنظومة الأهلية فخرّبها وأحالها هي الأخرى إلى أزمات ونزاعات عضال. لكن بالنسبة للهجرة التي عنيناها، فقد كانت بمثابة جحافل وأرتال من البشر أجبرتهم الكارثة على الزحف إلى ديار أخرى بغرض الاستيطان، وهو زحف أقرب ما يمكن أن نصفه به هو موجات اللجوء التي تسببها الحروب ومآسيها، مثل هذه الموجات ولأنها غير مدروسة ولا محسوبة، تتسبب في تداعيات مريعة لذلك كان وقعها على الطرفين كبيراً ومؤلماً، لقد أظهر المهاجرون والقاطنون الأصليون أصالة في التعامل وكرماً متبادلاً رغم ندرة الضروريات الحياتية، حيث تقاسموا كل شيء كما بذلوا جهوداً غاية في الانضباط لتطويق المظاهر السالبة من الطرفين ولجم الإنفلاتات التي لا ننكر وقوعها في ظل مثل هذا الحراك العشوائي الذي تم بعيداً عن أي دور للدولة، ولعله وفق

المعايير العادلة يمكن أن نصنّف حجم الإفرازات بأنه كان محدوداً بالنظر إلى طبيعة الحراك وحجمه، وربما كان ذلك نتاجاً للإرث الأخلاقي والعرفي العريق للتراث الاجتماعي في دارفور. لن يغفر التاريخ للدولة تقاعسها المتعمد ذاك ولن تنسى الأجيال في دارفور ما حدث وسيظل وصمة عار في جبين الدولة السودانية التي تولّت إدارة البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال وعلى وجه الخصوص نظام المشيرين جعفر النميري في سبعينيات القرن الماضي وعمر البشير في التسعينيات وما بعد الألفية.

الدولة لا تعدم التجارب المماثلة، ففي مستهل الستينيات من القرن الماضي عندما تم بيع منطقة حلفا القديمة الواقعة على الحدود مع مصر للحكومة المصرية لرغبتها في إنشاء مشروع السد العالي وحاجة المشروع إلى تلك الأراضي بحسبان أن تمدد مياه بحيرة السد سيغمرها، كان لزاماً على الدولة أن تنظر في أمر مواطني المنطقة، وكما لم يحط مشروع السد فجأة على الدولة لأن المباحثات في أمر المشروع أخذت عدة سنوات، كذلك كانت كارثة شمال دارفور لم تكن وليدة لحظة وإنما جاءت نتاجاً لتراكمات تدهور بيئي معلوم وبائن القرائن والأحوال، غير أنه في حالة شمال دارفور كان الإهمال هو سيد الموقف بينما كان الإمعان هو حكيم حالة حلفا، فقد اختارت الدولة منطقة خشم القربة أو حلفا الجديدة كما يحلو للقادمين تسميتها وطناً بديلاً للمهجّرين وتم تخطيط المنطقة، والطريف أن شركة (تريف) وهي شركة إسرائيلية الأصل كانت هي مقاول تنفيذ المشروع حيث تم طردها بعد حرب ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل عندما قطع السودان علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقفت المعونة الأمريكية التي كانت تعدّ أكبر برنامج للمعونة تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لدولة جنوب الصحراء، والمفارقة أن مصر نفسها لم تقطع علاقاتها الاقتصادية حينها مع الولايات المتحدة الأمريكية. عموماً تم إنشاء مدينة حلفا الجديدة بكل مساكنها وخدماتها بالإضافة إلى القرى النموذجية المتكاملة إلى جانب البنيات الأساسية لقنوات الري والمشاريع الزراعية المخططة، كما هيأت الدولة البيئة الاجتماعية والمعنوية لأهالي المنطقة المستقرين والقادمين على السواء لامتصاص أي احتمال لتراشق أو نوبات سالبة تنجم خلال مرحلة التمازج، ومكّنت القادمين بكل وسائل الاستقرار الذي نراه اليوم في منطقة حلفا الجديدة والقرى المحيطة بها. كل ذلك كان عين الصواب لاستقرار أناس تم تهجيرهم دون رغبة الغالبية منهم، وقد نجحت الدولة ممثلة في حكومة الرئيس الراحل الفريق إبراهيم عبود في تلك الخطوة بدليل

الاستقرار الذي يتعايش فيه المُهجّرون من حلفا مع القاطنين الأصليين لمنطقة خشم القربة، قد يقول البعض بأن الطباع الاجتماعية متقاربة، ولكن ذلك فقط ربع الحقيقة، فالحقيقة الكاملة تكمن في سر التحضيرات التي تمت للوصول إلى هذه النتائج، وهي تحضيرات شاركت فيها الأجهزة الرسمية المختصة إلى جانب الكيانات الأهلية للمهجّرين والقاطنين الأصليين من خلال در سات وتخطيط محكم ومُسبق. ولكن يجب أن لا نغفل الحسرة التي لازمت أهالي حلفا القديمة على فراق منطقتهم قهراً رغم ما تم إعداده لهم من بدائل مغرية، ونحن في ذلك نشاركهم قدر حسرتهم لأن تداعيات فقدان تلك المنطقة بما لا يوازي قيمتها إطلاقاً قد ألمّ بالسودان كله حتى أنهم خرجوا في مظاهرات رافضة في حلفا القديمة مرددين «حلفا دغيم ولا لبنان...». يبقى السؤال قائماً وهو لماذا لم تفعل الدولة بالنسبة لسكان شمال دارفور الذين هاجروا مرغمين كما فعلت لسكان حلفا دغيم، لماذا تركتهم تحت وطأة وجور قصورها فهانوا مصيراً لتستفرد بهم الطبيعة وتفتك بهم وبماشيتهم فرادى وجماعات، سؤال جدير بالبحث فيه لطالما أغفلت الإجابة عليه كل الحكومات وتغاضت عن التعمّق في تداعياته كل مؤسسات الدراسات المعنية وصمتت القوى الحزبية والفعاليات الشعبية وكأنه شأن أجنبي. هل نجد غير أن نُسمّي ذلك الكيل بمكيالين من دولة لشعب يفترض فيه أن يكون واحداً، ومن مؤسسات مجتمع مدني تئن لأنين جزء من الوطن وتصمت أو تزأر على أنين جزء آخر.

برغم كبر المساحة الجغرافية لإقليم دارفور وتنوع مناخاته وخصوبة أراضيه وكثرة خزائنه المائية الجوفية وكثرة وتنوّع الثروة الحيوانية فيه إلا أن المجاعة ضربته مرتين في غضون عقدين ويقيني أن ذلك عار في جبين الوطن قبل أن يتحسس مواطني الإقليم، حيث شهد الإقليم ظروفاً غاية في العسر خلال المجاعة التي ضربته في العام ١٩٧٤م، لقد سجّلت شهادات الذين عايشوا مأساة تلك المجاعة قصصاً يشيب لها الولدان، وليس أفظع من أن تجد الناس وهم يحفرون في بيوت النمل بحثاً عن حبيبات اختزنها النمل لجور الزمان، ولن تجد أكثر إيلاماً من أن يكون النمل أكثر كرماً واستجارة من الدولة على شعبها، ومع حجم الكارثة وتفاقمها كانت الدولة تدفن رأسها في الرمال وتستنكر وجودها، إنها لمفارقة محزنة، بل لم تُعلن الدولة إلا بعد أن بلغ السيل الزبى وفار تنور المجاعة ولكن ليس ماءً ولا عسلاً وإنما قحطاً وبطشاً بالجائعين، حينها أرسلت وفداً لتقصّي واستجلاء واقع قد تجلّىَ وتجسّد أصلاً، الوفد الذي أرسلته

الحكومة برئاسة الوزير صمويل لوباي الذي كان حينها وزيراً للحكومات المحلية ذهب إلى هناك وهاله ما رأى، وكان أصدق ما قاله الوزير صمويل لوباي للمواطنين هناك هو قوله لهم (تمرّدوا) هذا القول يجسّد وببلاغة مقتضبة حجم الكارثة وحجم إهمال الدولة وحجم المفاجئة الأليمة التي طغت على الوزير نفسه فقسى على حكومته بقولته التي خرجت بريئة. المجاعة التي ضربت دارفور أو أي مكان آخر لا يمكن تحميل مسؤوليتها للجفاف أو قلة الأمطار التي تؤكد الدراسات الأيكلوجية تذبذبها وأصالة شِحّتها في تخوم الصحراء وحزام السافنا الفقيرة. أردفت المجاعة ضربتها برديفتها في العام ١٩٨٤م وبنفس الحدة، وكان من الطبيعي أن يكون لكل ذلك أثره البليغ في مقدرات الناس في الإقليم وفي محدودية خياراتهم لمواجهة المجاعتين لا سيما وأن الناس في دارفور ظلّوا يعتمدون على الزراعة التقليدية في موسم الأمطار، وهو واقع مرهون بكمية الأمطار ومدى الفترة التي تتواصل فيها بحسبان ضرورة امتداد تلك الفترة حتى مرحلة نضوج محصول الدخن الغذاء الرئيسي في دارفور، وهذا الواقع المرير فرضته حقيقة غياب البنيات التطويرية للأساليب الزراعية المتّبعة، من زاوية أخرى نجد أنه وبرغم الأعداد الجرارة للزراعيين الذين تُخرّجهم الجامعات والذين ساهموا مساهمات معتبرة ومقدّرة في تطوير المحاصيل الزراعية المختلفة في السودان وعلى رأسها الذرة بأنواعها والحبوب الزيتية، إلا أن محصول الدخن الذي يقتات به نصف سكان السودان تقريباً لم يُحظ بالدراسات التي تُعنىَ بتحسين السلالة بما يرفع من كثافة القناديل وأحجامها واكتناز الحبوب في السنبلة الواحدة، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الفدان منها، وهو أمر يدعو للحيرة والتساؤل، ونضيف إلى ذلك عدم وجود صوامع للغلال في دارفور، وكان يمكن لوجودها أن يساهم في تخفيف حدة القحط والمجاعة بما يمكن أن يكون قد تم تخزينة في مواسم الوفرة الإنتاجية كمخزونات إستراتيجية، كان الناس يعتمدون على إرثهم التقليدي من الصوامع البسيطة المتمثلة في (المطامير)، وهي حُفر يتم تخزين الغلال فيها ولكنها معرّضة لتغييرات البيئة، كما يستخدم الناس ما عُرف (بالدبنقة أو الدمنقة) باختلاف النطق من منطقة إلى أخرى كما تُسمّى أيضاً (السويبة) وهي عبارة عن وعاء مصنوع من الطين على هيئة برميل كبير قد يبلغ قطره أحياناً أكثر من مترين حيث يتم تخزين حبوب الدخن فيه ويُغطّى بسقف مخروطي من القش، لكن لا يمكن أن تكون هذه الاجتهادات المتواضعة والتي بالكاد تلبّي حاجة الأسرة الواحدة حتى بلوغ فصل الحصاد الذي يلي، إستراتيجية لمواجهة الكوارث التي

تضرب وتفتك بالمناطق على مستوى الإقليم، بيد أننا نشد على أيادي المواطنين الذين لم يدّخروا جهداً في سبيل تسخير معارفهم الورائية والتكيف معها في ظل جور الدولة وضنينها عليهم. أيضاً كانت هناك مطامير مبنية تحت الأرض تُسمّى (الشُوَن) أقامها المستعمر في الكثير من مدن دارفور لتخزين الحبوب وخاصة الدخن بينما فشلت الحكومات المسودنة بكل أشكالها. حتى الصوامع الجاهزة الصنع التي تبرّعت بها إحدى الدول الخليجية في مستهل التسعينيات، حوّلتها حكومة الإنقاذ إلى مراكز لما أسمته الشرطة الشعبية.

منفذ ليبيا

عملاً بالحكمة التي عبّر عنها قول الإمام الشافعي «ضاقت فلما استحكمت حلقاتها.... فرجت وكنت أظنها لا تفرج» وبعد أن استبد الفقر والضيم بأهالي دارفور، وأخذ القحط والمجاعة يتربعان على كامل مساحة نصف دارفور شمالاً، جاء الفرج بنافذة الهجرة إلى ليبيا التي تغيّر اسمها الرسمي بعد ذلك إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وبالتحديد بعد الهجمات الأمريكية عليها والمعارك الجوية التي دارت في خليج سرت في العام ١٩٨٦م. في منتصف السبعينيات وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م بين العرب وإسرائيل، بدأت أسعار البترول في الصعود عالمياً وذلك يعود إلى تزايد الحاجة عند الدول الصناعية الكبرى بعد أن تناقصت أنصبتهم خلال الحرب وبعدها بسبب استخدام الدول العربية المنتجة البترول سلاحاً تعزيزياً وتعزيرياً إلى جانب الأسلحة الأخرى، ولكن أيضاً تحت رغبة الدول المستهلكة في تخزين كميات احتياطية تحسّباً، هذا الأمر أدى بدوره إلى تدفق مداخيل ضخمة من عائدات البترول إلى خزائن تلك الدول مما جعلها تفكر وتمضي في إنفاذ طفرة إنمائية فوق العادة انتظمت كل الدول العربية المنتجة للنفط وفي مقدّمتها دول الخليج، وكانت ليبيا من بين تلك الدول التي غمرها العائد البترولي الكبير، الشيء الذي كان يتطلب استقدام الكثير من الأيدي العاملة من الخارج، وكان لدارفور النصيب الوافر من أعداد تلك العمالة. ولما كانت ليبيا هي الجارة الملاصقة لإقليم دارفور من جهة الشمال حيث تمتد الحدود معها إلى ما يقارب ٢٠٠ كلم، إضافة إلى المعرفة الدقيقة للزعيم الليبي الراحل العقيد معمر القذافي بتاريخ إقليم دارفور وقبائله، وعلى وجه الخصوص وليس الحصر القبائل الممتدة من عمق شمال دارفور وحتى الحدود الممتدة إلى التخوم الليبية وهي قبائل الزغاوه والماهرية والميدوب والزيادية والبرتي والجلول والمحاميد والفور وبني

حسين والتنجر. فإن هذه الخصوصية أعطت الإقليم وسكانه ميزة القدرة على التفاعل والتعامل والاستفادة من كل المزايا التي تتوفر للجارة، خاصة ميزة التجارة مع أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وهي مزايا كانت تقتضي تصميم وتفعيل بروتكولات خاصة لتعميم فائدتها، الشيء الذي لم يجد طريقه إلى التنفيذ رغم إنشاء ما سمي بالتكامل بين دارفور ومنطقة الكفرة الليبية في بداية التسعينيات، والحقيقة أن السلطة النافذة في السودان هي التي كانت دائماً تتقاعص وتتراجع وتُجمّد وتقتل مبادرات التفعيل كلما قاربت للنجاح.

لقد وجد أبناء دارفور في الهجرة إلى ليبيا ملاذاً من لظىَ القحط الذي ضرب ديارهم، ساعدهم في ذلك التسهيلات التي خصّت بها الجماهيرية الليبية القادمين من السودان ومن الدول العربية بعدم الحاجة إلى التأشيرة للدخول إليها، ولم تكن الصحراء بكل عنفوانها وجبروتها حائلاً بينهم وبين مبتغاهم فسافروا على ظهور الإبل وعانوا الأمرّين في ذلك، وكم ابتلعت الصحراء في جوفها الكثيرين منهم حيث تاهوا وعطشوا وماتوا بعد أن لفظتهم دولتهم فدفعوا أرواحهم قرابين من أجل تغيير أحوالهم الاقتصادية، وقد انعكس ذلك فيما بعد في الحركة التجارية الحيّة التي انتظمت بين ليبيا ودارفور، وأصبحت مدينة مليط الواقعة على بعد ٦٠ كلم شمال الفاشر، محطة جركية تعجّ بالشاحنات من وإلى ليبيا في حركة لا تكد تنقطع طوال ٢٤ ساعة كل يوم. وانتعشت الحركة التجارية في إقليم دارفور كله، وعلى إثر ذلك انتعشت اقتصاديات الأسر والأفراد والجماعات، وأصبحت فرص العمل متاحة لقطاعات كبيرة من الشباب خاصة وأن أعداداً كبيرة من الشباب لم تكن فرص الدر سة متاحة لهم نظراً لقلة المدارس الثانوية التي كان عددها في الإقليم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحد، والتي كانت تستوعب فقط ٥٠٠ طالب وطالبة في كل دارفور البالغ تعداد سكانها آنذاك أكثر من خمسة ملايين نسمة، ذلك الانتعاش التجاري والاقتصادي جعل الإقليم قبلة لكل الراغبين من أبناء السودان في العبور عبره إلى ليبيا وأولئك الذين يريدون أن يجدوا موطئ قدم تجاري فيه.

لقد شاهد المواطنون في إقليم دارفور التلفزيون الملون قبل أي مكان آخر في السودان رغم دخول محطة الأقمار الاصطناعية إليه خلف الكثير من أقاليم السودان الأخرى، كانت التلفزيونات الملونة وغيرها واحدة من آلاف السلع والمقتنيات والواردات التي كان يستجلبها القادمون من أبناء الإقليم من ليبيا للاستخدام الشخصي والتجاري، ومما لا زال عالقاً بالذاكرة أن الأطفال في مدينة الفاشر كانوا يلبسون

الملابس الفاخرة الجاهزة من الماركات العالمية المشهورة بما في ذلك الأحذية الإيطالية الشهيرة بأقل الأسعار لوفرتها في سوق المدينة، ولم تكن اللبسة الجاهزة الكاملة للطفل لتزيد عن جنيه ونصف فقط أي خمسة دولارات في ذلك الوقت وهو مبلغ متيسّر حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، بل أن المظهر العام للإنسان في دارفور قد تغيّر بما لا يمكن تصوّرة في فترة وجيزة، وهو تغيير ليس للخطط التنموية التي وضعتها الدولة أي دور أو مزية فيه، لأنه لم تكن هناك في الأساس أي خطط تنموية حقيقية تستهدف الإقليم، وإنما ما حدث عبارة عن نقلة نوعية جاءت فجائية وتلقائية لكنها انتهت ووئدت بإنفاذ خطط ممنهجة من قبل اللوبي الحاكم رغم العائدات الضخمة لمحطة جمارك مليط التي كانت تورّد للخزينة العامة للدولة. لقد فكّرت القيادة الليبية في تعبيد الطريق البري الذي يربط مدينة الكفرة الليبية بمدينة الفاشر في دارفور، ويبلغ طول قسمه في داخل السودان حوالي ٨٢٠ كلم، كانت الشاحنات تقطع المسافة من الكفرة الليبية للوصول إلى مدينة مليط في شمال دارفور في أربعة أيام، في الوقت الذي كان يمكن للشاحنات أن تقطع المسافة في أقل من نصف يوم على طريق معبّد، وهو فارق شاسع في حساب الوقت والاقتصاد. تتمثل أولويات الحكومة الليبية وتنعكس رغبتها في تعبيد الطريق لعدة أسباب أهمها استيراد الماشية من دارفور مما سينعش قطاع الثروة الحيوانية في ليبيا ويغيّر من حال الرعاة وسعاة الماشية وتتفرهد البادية هناك، ورغبتها في الاستثمار الزراعي في منطقة ساق النعام الخصبة والوافرة بمياهها الجوفية العذبة والواقعة على بعد ٤٢ كلم جنوب شرق مدينة الفاشر لرغبتها في توفير المنتجات الطازجة وأولها الخضروات لأسواقها. كان يمكن لمثل هذا الطريق إذا اكتمل أن ينقل إقليم دارفور إلى حالة مغايرة من الانتعاش الاقتصادي، ومعلوم أن إقليم دارفور هو الإقليم الوحيد في السودان الذي لا يرتبط بأي طريق معبّد مع أي جزء من أقاليم السودان الأخرى. مشروع التعبيد هذا لم يجد طريقه إلى التنفيذ حيث قتلت الحكومة السودانية المشروع سكوتياً في غالب مبادرات ليبيا وبالمماطلة في أحيان أخرى والرفض الجاهر أحياناً، وأكثر ما يثير دهشة المرء في الأمر أن الحكومات المتعاقبة على السلطة في الخرطوم رغم مذاهبها السياسية المتنافرة، إلا أنها جميعاً تكاد تتفق في وأد رصف هذا الطريق، وربما في وأد الكثير من فرص التنمية التلقائية التي تتراً بقدرة قادر للإقليم عقب الكوارث الطبيعية والمصطنعة. يكفيك أن تعلم بأن محافظ دارفور في ستينيات القرن الماضي كان يعيد القسم الأكبر من ميزانية المحافظة في نهاية كل عام مالي إلى وزارة المالية في

الخرطوم بحجة أنه فائض ميزانية، بينما فقط مدينة الفاشر التي هي عاصمة الإقليم آنذاك كانت عطشى حيث نصيب الفرد من المياه في اليوم لم يتجاوز ٦ لترات ناهيك عن الخدمات الأخرى.

لقد بات يقيناً أن استمرار الحركة التجارية بين إقليم دارفور وليبيا على ذلك النهج ورغم غياب أي خطط من الدولة لتطويرها كمّاً ونوعاً، بات يؤرّق مضاجع بعض النافذين في اللوبي الحاكم، لم يرق لهم رؤية ذلك التغيير الإيجابي السريع وهو ينساب وينتظم الإقليم بكل قطاعاته الاجتماعية كأمر حتماً سيقود إلى طفرة إنمائية كبيرة تنقل الإقليم إلى مرتقى ازدهاري مميز، وتجعل المواطن أكثر انشغالاً بمصالحه لاقتصادية بدلاً من حالة الكساد التي كانت تدفعه في كثير من الأحيان مجبراً إلى ممارسة أنشطة تؤدّي إلى نشوء الاحتكاكات القبلية أو النزوع نحو التعبير العنيف بما يقض مضاجع السلطة مما عُرف أحياناً بمسمّى النهب المسلّح والذي عبّر البعض ممن مارسه على أنهم مارسوه ليكون رديفاً للنهب المصلّح الذي يمارسه أصحاب القلم والحظوة في المال العام. الازدهار الذي وفّرته فرصة الهجرة والتجارة عبر ليبيا أمر في تقديري وفي منطق الراشدين يجب أن يكون محل سعادة وترحاب من كل رجل دوله، لأنه يقلل من ضغوط مسئولياته تجاه الرعية إلى جانب الانعكاسات الاقتصادية الإيجابية على الوطن بأكمله، بيد أنه وخلافاً لهذا المنحى سارعت الدولة إلى تأزيم وعرقلة وصول الشاحنات إلى مليط من خلال تعقيد المعاملات الجمركية أولاً وإنشاء محطات بديلة للجمارك في أقاليم أخرى ثانياً، واستخدام الدبلوماسية الثنائية لإقناع القيادة الليبية بتوجيه الأنشطة إلى تلك الأقاليم بدلاً عن مليط في دارفور، وإنشاء مركز مراقبه في منطقة كرب التوم التابعة لإقليم دارفور وفرض تبعية تلك المنطقة إلى الولاية الشمالية واستغلالها لفرض توجيه الشاحنات إلى مدينة دنقلا في الشمالية رغم رغبة الشاحنات الليبية في التوجّه إلى مليط في دارفور، والواقع أن تلك الرغبة لم تكن عشوائية أو كرهاً للتوجّه إلى مدينة دنقلا، وإنما فرضتها طبيعة التبادل التجاري الذي كان هو الفيصل، فلم يكن هناك ما يمكن للشاحنات الليبية أن تنقله من دنقلا إلى ليبيا، بينما كانت تنقل الماشية من دارفور وغيرها من المنتجات والمشتقات فضلاً عن حجم السوق الممتد عبر دارفور إلى عمق أفريقيا للبضائع القادمة من ليبيا، والحقيقة أن أي عاقل في مثل هذا الموقف يجب أن يفكّر في تعزيز محطة مليط والعمل على إنشاء محطات أخرى مماثلة وتوفير أسباب انتعاشها ولكن دون الإصرار على أن يكون ذلك الانتعاش قائماً على حتمية تصفية مليط،

هذا لعمري ليس له تفسير إلا الحقد ولا أدري لماذا تحقد الدولة على شعبها. وكان أن أُقبِرت مليط وبدورها تحوّلت غالب الشاحنات الليبية بحركتها إلى تشاد واكتفت برحلات جبر الخاطر إلى دنقلا.

هذا الموقف يذكّرني بقصة رواها لي أحد الإخوة من أبناء الفاشر والذي كان مغترباً في المملكة العربية السعودية في بداية تسعينيات القرن الماضي وهي الفترة التي كنت أنا أيضاً مغترباً هناك، وكان يسكن في منزل يضمّه مع زميل له يزعم أنه من أبناء الخرطوم، وما أسهل أن تزعم أنك من أبناء الخرطوم حيث فيها تذوب الأصول والاتجاهات باستثناء قبائل الجموعية الذين لا يُشق لهم غبار إن قالوا ذلك. ذات يوم ذهب زميله هذا لإجراء مكالمة هاتفية إلى السودان ووقتها كان من يرغب في إجراء مكالمة هاتفية من السعودية إلى الخرطوم أمراً شاقاً نظراً لسوء أحوال الشبكة في السودان، لذلك يمكن أن يظل الفرد منتظراً ومحاولاً لساعات طويلة دون أن يفوز بنجاح مكالمة واحدة ويعود أدراجه كسيراً، هذا ما حدث لذلك الشخص وعاد مغاضباً ولاعناً، حكىَ قصّته لزميله الذي هو من أبناء الفاشر، فرد الآخر قائلاً هذا غريب نحن عندما نريد إجراء مكالمة هاتفية إلى الفاشر لا نحتاج سوى إلى محاولة واحدة وتدخل المكالمة ويكون الصوت أوضح كما لو كان المتحدث جالساً معك في الغرفة المجاورة ولكن فئة التعرفة للدقيقة تساوي ثلاثة أضعاف التعرفة العادية للمكالمة لباقي مدن السودان وكذلك المفتاح المستخدم للدخول هو غير مفتاح السودان وبالتالي النظام يتيح لك فقط الاتصال بالفاشر حصرياً، ما أن سمع زميله ابن الخرطوم حتى صرخ قائلاً (مفروض ينقلوا النظام ده من الفاشر ويركبوه في الخرطوم)، هذه الصرخة الاحتجاجية والاستنكارية الخاطئة المضمون خرجت من فمه لفظاً عفوياً لكنه لفظ يضمر الكثير من الحقد والسوء والأنانية والتعالي والخواء الأخلاقي، وأيضاً عدم الفهم، قال ذلك حتى دون استدراك ودون أي مراعاة لمشاعر زميله الذي يسكن معه الذي هو من أبناء الفاشر وكما يقولون في المثل أَكَلوا المِلح والملاح معاً، أليس كان من الحصافة واللباقة والرصانة أن يقول مثلاً «يجب أن يتم تركيب نظام مماثل آخر في الخرطوم بل وفي كل أقاليم السودان» أم أن الجينات الحقدية لديه كانت غالبة وبالتالي لا بد من اقتلاع النظام من الفاشر ليهنأ به سكان الخرطوم ويذهب أهل الفاشر إلى الجحيم، وبالطبع وأنا أسرد هذا المثال أدرك أنه لا يتحدث باسم مواطني الخرطوم أو غيرهم لكنه مثال نابش ومنبّه لبؤرة من بؤر إشكالياتنا الاجتماعية الدفينة. النظام محل الرواية تعود قصته إلى أن

حاكم الإقليم آنذاك العميد طبيب معاش الطيب محمد خير المشهور ب (الطيب سيخة) قد تعاقد مع شركة مقرها في جزر الكاريبي وتم تركيب نظام اتصالات سهّل المهمة بالنسبة للاتصال من الفاشر إلى بقية أنحاء السودان ومن خارج السودان إلى الفاشر بالتحديد إلى جانب استخدامات حصرية بحكومة الولاية، وقد كان الحاكم يستهدف بالدرجة الأولى ضمن تسهيل الاتصالات، يستهدف أيضاً إحكام القبضة الأمنية على دارفور بعد أحداث الشهيد داوود يحي بولاد وحيث توسّعت أيضاً الاحتكاكات القبلية، كما بدأ وأن النهب المسلّح يتمدد كمّاً ونوعاً، ومن بعض تحليلاتهم لتلك الأحداث أنها ترتبط بالتعبير عن غبن تنموي بغض النظر عن عدم التوفيق في الوسيلة التي اتخذوها، علماً بأنه بالتوازي أيضاً بدأ النهب (المصلّح) هو الآخر يتمدد في دواوين الدولة في الخرطوم وتمثّل في الفساد المالي الواسع الذي عكسته تقارير المُراجع العام. رواية هاتف الفاشر رواية فردية ولكنها تعبّر عن داء عضال يستشري في الكثيرين من أبناء السودان وبأشكال وألوان وألفاظ وعبارات متنوعة، ولعل ذلك ما يترجم كثيراً أفعال اللوبي الحاكم التي يقننها بالسلطة التي يستفرد بنصيبها الأكبر ولا يريد لمعادلتها أن تتغير أو تُمس.

الدبلوماسي والكاتب الرفيع الدكتور فرانسيس دينق ماجوك ببلاغته ورصانته المعهودة ذكر وهو يقدم ورقة في الندوة التي عُقِدت في مدينة بيرغن النرويجية في مطلع عام ١٩٨٩م عن قضايا الوحدة الوطنية في السودان حيث قال «ما لا يقال هو الذي يفرّق بيننا» في إشارة واضحة لما تضمره النفوس الأمّارة بالسوء من أقوال تفلت كثيراً من الألسن ويكون لوقعها تأثيرات مدمّرة للنسيج الاجتماعي، بيد أن الأكثر خطورة للوحدة الوطنية هو أن الذين يضمرون ما يتحدث عنه الدكتور فرانسيس دينق عندما يمتطون جواد السلطة، سرعان ما يحوّلون تلك المشاعر الدفينة إلى أفعال تطيح بكل القيم الإنسانية وتهدّم كل مآثر البناء الوحدوي الذي سهر عليه آخرون اتّسموا بالرشد والحكمة وحافظوا فيه على وحدة تراب الوطن الذي مع الأسى بعثره نظام المشير البشير ولمّا يزل.

دارفور في الجزيرة

مشروع الجزيرة ذلك العملاق الاقتصادي الذي أُنشئ في العام ١٩٢٥م والذي كما تقول التقارير أنه أكبر مشروع زراعي مروي في العالم بمساحة تبلغ ٢.٢ مليون فدان في أراضي طينية خصبة ومنبسطة بين نهرين من أطول أنهار العالم وأعذبها مياهاً، ظل هذا

المشروع يشكّل أحد أكبر مصادر العائدات للدخل القومي السوداني لعشرات السنين، وكان أن بلغ قمة العطاء والعائد فيه في مستهل الستينيات من القرن الماضي، مما كان له الأثر الكبير في اقتصاديات الأفراد والجماعات والمجتمعات، بل في الوطن بأكمله، يُحكىَ على لسان بعض الخبراء الصينيين الذين كانوا يعملون في تشييد قاعة الصداقة إبان حكم الرئيس الأسبق المشير الراحل جعفر النميري أنهم كانوا في رحلة بالسيارات إلى مناطق الفاو التابعة لولاية القضارف، ولما كانت رحلتهم قد عبرت أراضي الجزيرة المنبسطة فقد بادروا مرافقهم السوداني سائلين «كم من المبالغ صرفتموها لتسوية هذه الأراضي» هم لا يدرون أنها كانت طبيعية الاستواء. عماد هذا المشروع وماكينته وآليته وروحه ظل هو الإنسان الفرد، ذلك أن المشروع بدأ معتمداً نهج تسخير القدرات الفردية كعمالة في الزراعة والحصاد، ولما كان حجم المشروع بالقدر والمساحة التي ذكرناها فمن الطبيعي والمنطقي أن يستوعب من العمالة ما يتوافق مع حجمه. في جميع بلاد العالم المتقدم مدنياً والمتطور اجتماعياً والتي نما فيها الإدراك والوعي، وتعمّق فيها الفهم بمعنى الإنسانية، نجد فيها أيضاً تأصيل القيمة لمفهوم العمل واحترام الإنسان العامل بغض النظر عن نوع العمل الذي يؤدّيه، بل أن منظومة الدورة الاقتصادية تقوم على فرضية وضرورة أن يعمل كل فرد ليس فقط لتأمين احتياجاته الذاتية من الضروريات والرفاهية ولكن أيضاً من أجل بناء الوطن وتطوره وتقدمه، وهو ديدن شائع في أوساط تلك المجتمعات، ولعله من النبوغ الإنساني أن يكون مالك المزرعة هو العامل بأبنائه وعائلته دون حرج تساعدهم الآلة في إنجاز أعمالهم، هذا النهج لم يجد طريقه بعد إلى كثير من المجتمعات الناشئة ومنها السودان، بل لم تلامس هذه الثقافة المتعلقة بفهم معنى العمل بشكل عميق جذور أحسايس الكثير من الشعوب ومن بينها الشعب السوداني.

هذا لا يمنع من أن نستعيد حقيقة أنه في النظم الرأسمالية يستحوذ الخوف من الوقوع فريسة للإفلاس والفاقة على مساحة واسعة من معنويات الفرد ويمسي ويصبح وهو مهموم بكيفية تأمين فرصة العمل أو المحافظة على الفرصة التي بيده رغم دور الدولة في دعم الشرائح العاطلة في أساسيات الحياة، ولعل النظام الاشتراكي الشيوعي هو الآخر يزرع في نفس الإنسان الإحساس بالاتّكالية على المجتمع، فهو يحد من مساحة الملكية الفردية، وبالتالي يقلّص اندفاع الطموح لدى الفرد ويقيّده، وحتى تضمن الدولة نشاطاً متوازناً من المجتمع بضرورة الحفاظ على العمل، لا بد من تقوية وسائل وآليات عاملين اثنين، أولهما النبوغ في استنباط عمق فكري متقدم يُغذّىَ به الفرد ليأسره ويشدّه بالقدر

الذي يجعله مستسلماً بطواعيته للنهج الـدي يبعـده عـن الطموحـات الفرديـة في حُـب الامتلاك والقناعة بشيوع الملكية، والأمر الثاني هو تطوير وسائل ومنـاهج القمـع التـي تُجبر الفرد وتقمع المجتمع لينصاع لما هو في الأصل متعارض مع فطرة البشرية في حق الامتلاك أو الاستئثار بالقدر الأكبر من عائد الجهـد الـذاتي. والواقـع أننـا فقـط في هـذا التناول إنما نطرق الموضوع بشكل مبسّط وسطحي يتوافق مع قدر المثـل الـذي نريـده وندرك أنه موضوع شائك وتتداخل وتتعقد فيه العوامل وتتشـابك، ولعـل بعـض هـذه العوامل تتمثل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعادات والتقاليـد والموروثـات والأعراف والعقائد، بينما هناك غيرها كثير.

بُعَيد مغادرة المستعمر في العام ١٩٥٦م وأيلولة مشروع الجزيرة العملاق إلى حظيرة الملكية الوطنية، كان متوقعاً أن تنساب الملكية لقاطني الجزيـرة باعتبـارهم مواطنيهـا، وأن يُمكّنوا من ممارسة قدر وافر وزاخر من الملكيـة الفرديـة عـلى الأرض والمنتـوج، وهذا ما حدث فعلاً وتحقق رغبـة وواقعـاً، وبهـذا الانفتـاح والشـهية المتنامية للرفـاه المنشود، توجّهت الأنظار إلى مصادر العمالة، لم تتوجه الأفكار إلى تطبيق مناهج الأسرة الزارعة المتكاملة مع الآلة والميكنة كما هو الحال في كثير من دول العالم المتقدم زراعياً كما أشرنا، وإنما اكتفت بالإرث التقليدي الذي يعتمد على جهد أيدي أفراد الأسرة فقط وهو جهد ثبتت محدوديته بعد أن وجدت الأسر في الجزيرة أنها أمام مساحات شاسـعة لا قِبل للأسرة بها لوحدها، لا سيما وأن كثيراً من أرباب الأسر إنما يعملـون في دواويـن الدولة ودولابها، كما أن الشباب هو الآخـر ينـتظم مقاعـد الدراسـة، إزاء هـذا الوضـع توجّهت الرغبة نحو استقدام العمالة لأداء الدور الأكبر في الزراعة والحصاد معـاً، وقـد اشتهرت تلك العملية بمُسمّىَ حملة استجلاب (عمّال اللقيط) أي عمال مزارعين لحصد وجمع والتقاط لوز القطن، وهو كما نعلم المحصـول الرئيسـي في المشـروع والمكـون الأكبر للإيراد العام للدولة في ذلك العهد.

والواقع أن عمال اللقـيط الـذين تفتـرض الحاجـة إلى أن يكونـوا عمـالاً موسـميين مؤقّتين يتم استجلابهم في موسم الحصاد ثم يتم إعادتهم بعده، سرعان ما تحـوّل الـنهم الرفاهي نحو جهودهم في تعديل أمزجة المـزارعين الـذين بـلا شـك ربمـا تكـاملوا في مجتمعهم مع القائمين على السياسات إلى استبقائهم بشكل دائم آخذين في ذلك بحكمـة المآرب الأخرى دافعاً معززاً للإبقـاء، والواقـع أن دوافـع الاسـتبقاء عنـد المـلاك مـن المزارعين والمسؤولين المتمثل بعضاً منها في تأخير دفـع مسـتحقات العمـال لموسـم

وترحيله إلى المواسم القادمة والاكتفاء فقط بإعطائهم جزءً في هذا الموسم، وهو جزء لا يكفي حتى تكاليف المعيشة الضرورية وبذلك يظل العمال باقون لسنين طويلة أملاً في الحصول على كامل استحقاقاتهم، قد تقاطعت إيجاباً مع رغائب العمال المستجيبين للبقاء الدائم لما استهواهم من مآرب خاصة، وشرائح قليلة من هؤلاء تعود قضيتها الدافعة إلى اتخاذ مثل هذا القرار إلى خلافات اجتماعية في وسط الكيانات الأهلية لقبائلهم في دارفور أما الغالبية العظمى فقد تأثرت بحجم الدعاية المصاحبة للترغيب خلال حملات الاستقدام أو لأسباب أخرى متنوعة، وبالتالي آثروا الأمَرّ على المُر في متناغمة ربما كانت معكوسة حتى في قاموسهم بعد التجربة، فهاجروا في شكل أسر ملبّين نداء لقيط القطن حيناً وملتحقين بأرباب الأسر أو الأقارب الذين سبقوهم حيناً آخر، لكن بلا شك أن أعداد هؤلاء قليل جداً بالنظر إلى الحجم الكلي لأرقام الذين تم استقدامهم كعمال أفراد وفق مواصفات جسمانية وصحية معينّة ثم تم استيطانهم بما يُشبه الإرغام فيما بعد على ما يجوز تسميته هامش الجزيرة طوال عشرات السنين، داخل ما سُمّي ب (الكنابي) وهو جمع (كمبو) وهي مفردة معرّبة للكلمة الإنجليزية (camp)، والكمبو هو عبارة عن مساحة أرض محدودة تقع في الغالب بين التُرع وهي غير صالحة أو معدّة للزراعة فيقيم فيها العمال بجهودهم الذاتية أكواخ ومساكن تأخذ صيغة مجمّع شبه سكني غير مخطط ومبانيه في غالبها من المواد المؤقتة أو المواد الطينية المخلوطة بمخلفات الحيوانات، ويقام الكمبو بعيداً من القرية الأصلية للقاطنين المحليين من أصحاب الحواشات (المَزارع) وتنعدم ولا توجد فيها الخدمات الأساسية التي تتوفر لقرى مواطني الجزيرة الأصليين كالمياه النظيفة والصحة والمدارس، وفي الغالب لا يُسمح لهؤلاء العمال بالانتقال للسكن داخل تلك القرى ولا امتلاك الأراضي ولا الحواشات سواء عبر البرامج المتاحة من قِبل الدولة أو حتى وإن تيسّر لقلة منهم بعض المال تمكّنهم من شراء أرض وبنائه أو إيجار منزل، وغالباً ما تتم هذه الممارسات بالتفاعل الضمني معها كسياسة مستبطنة تُحس بنتائجها دون أن تتمكن من الإشارة إلى مرجعية منصوصة لها، وفي بعض القرى لا يسمح لهم حتى بحقوق إدخال أبنائهم في مدارس القرية ليس بنصوص قانونية بالطبع ولكن بالتعذّر بأساليب كثيرة التفافاً على القوانين المكتوبة التي تتيح الحق للجميع، علماً بأنه لا توجد مدارس داخل الكمبوهات أو الكنابي إن صحّ الجمع، ويعاني سكان الكمبوهات كثيراً في الذهاب للمعالجة في المستوصف الذي هو الآخر في القرية، وفي مناحي أخرى قد يُمنعون حتى من

التجوال داخل القرية أو في أحسن الحالات يتعرضون لمضايقات يختارون دونها الابتعاد، وأعظم إثماً من كل ذلك ما كانت بعض القرى تمارسه من منعهم من دفن موتاهم في مقابر القرية. تلك كانت ممارسات تتفاوت في حدتها من قرية إلى أخرى ولا يعجز المرء عن أن يجد من يعارضها ويستهجنها من مواطني تلك القرى أنفسهم لكن أصواتهم لم تتمكن من مصادمة وتجاوز حجم الموجات السالبة التي كانت هي الغالبة والعارمة.

كانت الحقوق التي ينبغي أن يكفلها الدستور وتقننها وتحفظها القوانين للجميع ويجب تطبيقها في كل الوطن خاضعة لسلطان الغالب الطامع من المجتمع المحلي من السكان الناسبين ارتباطهم بالمنطقة، وهو الذي يفرض ويحدد مساحة تمتّع هؤلاء العمال بأي قدر منها لطالما كانوا في تلك البقاع أو بالأحرى ألقىَ قدرهم بهم فيها. لم تكن الدولة ممثلة في مسؤوليها هناك اختلافاً في الفهم والممارسة حتى بوجود القوانين، لأن الدولة إنما هي أفراد ينتمون لنفس المجتمع ويدينون لولائه ويصنعون سلطانه ويتقيدون بسطوته ويعكسون آماله بالممارسة لا سيما عندما يغيب الوازع الضميري وتضعف فاعلية الرادع القانوني وتغيّب آلياته في التطبيق. الحقيقة إن تلك السطوة إنما تستبطن روحاً استعلائية جوفاء في حقيقتها وفجّة في ممارستها يستعلي بها حفاة عراة على حفاة وعراة آخرين، وهذه الروح الاستعلائية الجوفاء هي التي غيّبت حتى شهامة الإنسان السوداني وألجمت نخوته التي لطالما ظلّ يتباهى بها بين الشعوب وما فتئ، بل غابت عن ممارساته حتى روح التعاليم التي ينادي ويأمر بها الدين، وكأن التمرّد على القيم أضحىَ أسنّ رماحاً من حد سيوف القيم نفسها وبات الجميع هناك وكأنهم أصبحوا أرقّاء يدينون بولائهم لروح الاسترقاق وسلطانه بممارستهم مضموناً وإن جاءت الضوابط المكتوبة والشكليات والمظاهر مجانبة بعض الشيء. لقد غابت الدولة القانونية والراشدة والرقيبة غياباً متعمّداً عن أداء دورها المناط بها والمتمثّل في حماية العاملين من جور المالكين الطامعين، وبغيابها انطلقت يد لم ترع حرمة ولا إلاً ولا ذمة، وبالتالي لن يجد الذين ارتكبوا تلك الأخطاء الذميمة أي مصوّغ لتبرير تلك الأفعال المعيبة أخلاقاً والمجافية منهجاً وقانوناً، بيد أننا ينبغي ألا نغفل حق بعض أولئك المواطنين الأصيلين من أبناء مجتمع الجزيرة نفسها والذين حاولوا جهد أيمانهم الذود عن حياض الفضيلة والشهامة والحقوق المكفولة دستوراً وقانوناً لكنهم لم يتمكنوا من وقف طوفان الغالبية الغالبة بجورها وعنجهيتها فمضت الحالة، وكما يقولون فإن الشر دائماً عميم.

في الحقيقة لقد تم ضمناً خلق مناطق مقفولة السكن والإقامة ويحظر دخولها على

العمال الوافدين وغالبهم من مناطق دارفور، ذلك يشبه تماماً كما كان الحال عليه في جنوب أفريقيا حيث طبّق الكيان العنصري الحاكم نظام الفصل العنصري بين السود أصحاب الأرض الأصلية والبيض القادمين، وأنشأ المناطق المقفولة التي لا يسمح للسود بدخولها، كم تقود الذاكرة بتشبيه الوضع في الجزيرة حينها بالوضع في بريتوريا خلال الحقبة العنصرية، بيد أن المفارقة هنا في الحالة السودانية، هي أن العمال الوافدين هم في الغالب الأعم مواطنون سودانيون وهم جزء لا يتجزأ من مواطني الدولة الذين هم جميعاً سوداً في اللون ويتدرجون فيه بين فاتحه وغامقه، هو نظام له ملامح من نظام الإقطاع في أوربا في فترة القرون الوسطى، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمزارع. لا يفوتني هنا أن أوضّح بأنه ليس ما أوردته من مثال جنوب أفريقيا هو أن أبرر للكيان العنصري في جنوب أفريقيا فعلته على خلفية اختلاف العرقين أو اللون، أنا أتكئ على قناعة راسخة بأنه لا تميّز عرقي لبشر على آخر سواء باللون أو بغيره من الترهات التي اختلقها البعض وصدّقها وسعى بهتاناً إلى ترسيخ مفهومها بين الشعوب، لأن مبرراتها بُردة منسوجة بخيوط أوهن من خيوط العنكبوت، بيد أنه يجب الإشارة إلى أن ما تم في الجزيرة لم يكن قانوناً منصوصاً، فالقوانين كانت غير ذلك وإنما كانت ممارسة لقيت توافقاً ضمنياً وديمومة من ممارسيها سواء عمداً أو سهواً.

من البديهيات الحقوقية هو أن يكفل الدستور للجميع حرية الإنتقال والتملّك في أي بقعة في الوطن وفق النظام، وهذا ما تقوله القوانين وهو أمر كان ينبغي أن يتمتع به أولئك المهاجرون كعمال في حواشات مشروع الجزيرة تماماً كما يتمتع بذلك أقرانهم من المناطق الأخرى الذين هاجروا لأسباب مماثلة من وسط الجزيرة ومن شمال السودان إلى دارفور منذ بواكير القرن الماضي ووجدوا فيها الأرض المعطاءة الرحبة والشعب الشهم الذي احتضنهم وحماهم وأذرهم فاستطاب لهم المقام فأطالوا وأصبحوا جزءًا منهم وتمتّعوا بكل الحقوق المتاحة، بل أن معظم من يعتبرون أنهم سكاناً أصيلين من الجزيرة إنما هاجروا إليها من الإقليم الشمالي ومناطق أخرى من السودان حالهم في ذلك حال عمال اللقيط وإن اختلفت الأسباب وظروف التوطين. والحقيقة أن هذا المشهد هو المشهد الأصيل الذي ينبغي أن يسود على غيره في كل ربوع السودان لكن نسخته في الجزيرة كانت مغايرة ومعيبة ومعطوبة وإن تخللتها بعض البؤر المضيئة، وينبغي أن يخجل من سيرتها كل مواطن في الجزيرة بل وفي كل الوطن فيما إذا ما كانت وما فتئت مُضغة الأمّة ضميراً حياً فيه وما زالت فيه مساحة تتسع للحياء وتأنيب الذات.

لا بد أن أنوّه إلا أنه في السنوات الأخيرة من ثمانينيات القرن الماضي وما بعدها، وبعد أن بدأ الإهمال يدب دبيباً في مشروع الجزيرة خاصة بعد الإخلال في معادلة تكاليف مدخلات الإنتاج التي رفعت من تكلفة العمليات الزراعية بدءً من مرحلة التحضير وحتى الحصاد وبالتالي أضعفت العائد من الإنتاج وآثر الكثير من ملاك الحواشات (المَزارع) الهجرة إلى دول الخليج وإلى المدن الكبيرة وفي مقدمتها الخرطوم، عمدوا إلى البحث عن مشاركين أو بائعين، وبالطبع ليس هناك سوى بعض من أسر عمّال اللقيط الذين تيسّر حالهم الاقتصادي بعض الشيء وهم قلّة أن يُشاركوا في ما هو آيل للسقوط فسقط بهم وبالملاك الأصليين وبقي مشروع الجزيرة العملاق يندب حظه العاثر الذي ألقَى به فريسة في أيدي جهابذة الإنقاذ وحكمهم برئاسة المشير البشير، فتركوه بلقعاً ثم يعملون الآن لتسليم نصفه كما تنقله وسائل الإعلام إلى جهات استثمارية من جمهورية مصر ربما بيعاً أو تأجيراً في خطوة يمكن أن نطلق عليها الإفناء المتعمّد لحقوق المواطنين هناك ولحقوق الوطن بأكمله، هذا الخبر يأتي وفقاً للأنباء التي نشرتها صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر يوم الخامس من سبتمبر ٢٠١٠، ولعل الكثيرين قد لا يعرفون أن خطوة إفناء مشروع الجزيرة دافعها سياسي بحت ويعود إلى التبعية السياسية لمواطني الجزيرة لتنظيمات سياسية منافسة للجبهة الإسلامية القومية سابقاً ووريثتها المؤتمر الوطني الحاكم حالياً، ولعلنا نعثر على حكيم في الزمان يفسّر لنا حقيقة هذه الحالة المرضية التي يتم فيها تجاوز التنافس السياسي لمشروع ليتدفق حقداً على التنظيمات المعارضة والبشر والأرض والوطن بأكمله.

عمال لقيط القطن

كان إقليم دارفور أحد أهم المصادر إن لم يكن الوحيد في استجلاب عمال اللقيط (حصد وجمع القطن) إلى مشروع الجزيرة، كما هو الحال بالنسبة للعمالة في سد مروي وطريق التحدي الذي يربط الخرطوم بمدن الإقليم الشمالي من شرق النيل وطريق شريان الشمال الذي يربط الخرطوم أيضاً بمدن الإقليم الشمالي عبر غرب النيل. هناك فيما مضى بعض العمال هم من المهاجرين من دول غرب أفريقيا والذين طاب لهم المقام في دارفور بالمقارنة مع الأحوال المعيشية في أوطانهم آنذاك، أو لأسباب أخرى منها عدم الاستقرار الأمني في بلادهم، لكن ما جعل إقليم دارفور أن ينفرد بصفة المصدر الرئيسي بخلاف أقاليم السودان الأخرى، إنما يعود إلى حقائق عديدة منها ارتفاع نسبة الجهل هناك لقلة المدارس كما سبق أن أشرنا، وأيضاً اشتغال غالب أفراد المجتمع بالزراعة وهي بالطبع

زراعة مطرية وتقليدية في وسائلها وآلياتها، وأهم من كل ذلك انعدام أي مشروعات تنموية في الإقليم ولا وجود لأي حركة صناعية معتبرة تستوعب تلك الأعداد الكبيرة من الذين لا يجدون عملاً يأوي ويستجيب لرغائبهم وحاجتهم للعمل، من الأسباب الثانوية الأخرى أيضاً اختلاف موسم الحصاد في مشروع الجزيرة عما هو عليه موسم الحصاد في دارفور، وبالتالي عندما يحل موعد الحصاد في مشروع الجزيرة، يكون الناس في دارفور قد حصدوا محاصيلهم التقليدية وبالتالي يبقون بلا عمل مما يغريهم للاستجابة إلى حملات اللقيط، وفوق ذلك كان السفر إلى ما يقال عليه في دارفور (دار صباح) أي الجزيرة والخرطوم وما حولها جزء من طموح البعض، وهو طموح مشروع ومبرر. وكانت الدولة ترصد من الإمكانيات الحركية والإعلامية الكثير لإقناع العمال للاستجابة للسفر إلى الجزيرة للعمل، يحدث ذلك بالطبع في الموسم، وما زالت تحضرني الصور التي انطبعت في ذاكرتي ونحن صغار السن عندما كانت سيارة الإعلام تطوف طرقات وشوارع مدينة الجنينة كما هو الحال في كل مدن دارفور الأخرى في دعايتها لحملة عمال اللقيط، وتلك الشاحنات التي كان يتكدس فيها العمال كما لو كانوا ترصيصاً لأسماك السارديين في علبها دون مراعاة لأي معايير إنسانية في ذلك، جميعنا يدرك بأن الشاحنات ما زالت وسيلة من وسائل السفر التي يستقلها الناس في أماكن عديدة من السودان لكن لتلك الشاحنات خصوصيتها من السوء، لا سيما في ريف دارفور الذي ما زال بعيداً عن دخول الحافلات المخصصة لسفريات الإنسان لغياب الطرق الملائمة تعبيداً.

أن نأخذ الحملة في سياق كونها حركة توظيف لقطاعات كبيرة من المواطنين وإن كانت مؤقّتة لا شك يصب في التقييم الإيجابي لجزئية من الهدف رغم أن تلك العملية كانت تتم دون أن يتمتع العامل بأي مزايا تعاقدية سواء قبل أو أثناء أو بعد الانتهاء من فترة الحصاد، فالعامل المُستَجلب يتحمل التكلفة المالية والمصروفات الإدارية لإحضاره من منطقته في دارفور إلى مكان العمل في الجزيرة وتُخصم كل تلك التكلفة من إنتاجه، فإذا لم يُغطي إنتاجه كل التكلفة يتم ترحيل التكاليف المتبقية كدين عليه يتم خصمه من إنتاجه في السنين القادمة، وبهذه الطريقة يحتفظ المزارع بعماله لأطول فترة ممكنه، وطوال فترة السداد غير مسموح للعامل أن يعمل مع أي مزارع آخر، والحقيقة أن كل ما كان العامل يناله من عناء ومكابدة السفر إلى هناك لا يتجاوز بضعة جنيهات يقتنيها عن القنطار المحصود من القطن، هي بالكاد تسدّ رمق حاجاته المعيشية الرئيسة رغم رغد الحالة المعيشية في السودان بشكل عام في تلك الحقبة من الزمان، ناهيك عن أن يبلغ طموح

الادخار والتفكير في الرفاهية، علماً بأن أقصىَ ما يمكن للفرد حصاده أو التقاطه وجمعه من القطن بالوسائل المتاحة حينها كان نصف قنطار من القطن في اليوم الواحد كحد أقصى نظراً لخفّة وزن القطن بالطبع، أي حوالي (٢٥ كلجم) وبالتالي فإن العائد المادي عن حصاد هذه الكمية لا يرقى لأن يتوافق مع الجهد الذي يُبذل، لأن إنتاج شهر كامل من الذي كان يتم في دورتين حيث أن القطن يتم حصاده كل خمسة عشر يوماً وحسب نوعية القطن ما إذا كان طويل التيلة أو قصير، فقد كان أقل من نصف الحد الأدنى للأجور للعاملين في الدولة في ذلك الوقت، وبالتالي فالانطباع الأول لكل دارس للمقارنة ما بين العائد الذي يناله العامل وطبيعة العمل تبين مدى الخلل في منهج الاستقطاب والمكافأة، وتترك علامة استفهام كبيرة في معيار تحديد فئة العائد مقابل وحدة الإنتاج عطفاً على قدرة العائد في تغطية ومقابلة الاحتياجات الضرورية للعامل، ولعل البعض يعلل ذلك استناداً إلى قانون العرض والطلب، ولكن هذا المنحَى لا ينبغي أن يسود على الحدود الدنيا من الأجور والمفترض توفرها كقاعدة تحكم أسس التعاقد بين العامل ورب العمل لا سيما في مشروع قومي كمشروع الجزيرة، حيث أن غض الطرف عن ذلك إنما يُعزز فرص الاستغلال بتغليب خيار الفتك بأولئك البسطاء على خيار العدل والأجر المناسب للجهد المناسب.

العمال المُستَجلبون لم يقتصر تشغيلهم جميعاً في حصاد القطن فقط لا سيما بعد أن ارتبط بقاؤهم بالضروريات المقيدة لهم كما قُلت رغبة أو ترغيباً سلبياً، كانوا يعملون في تنظيف قنوات الري والجداول التابعة لمؤسسة الري تارة مجاناً وتارة بأجور زهيدة، كما يعملون كعمال نظافة وصيانة، وفي منازل الموظفين، ويعملون في محالج القطن في مدينة الحصاحيصا ومارنجان القريبتين من مدينة مدني عاصمة الولاية، ويعملون أيضاً في العتالة (الرفع والتنزيل) من وإلى القطارات الناقلة للقطن من الغيط إلى المحالج وأماكن التجميع، هذا فضلاً عن الأعمال الميكانيكية وصيانة سيارات ومضخات المشروع لمن تيسّر له شيء من المعرفة الفنّية في ذلك وكلها في إطار الوظيفة العمالية. الحقيقة ووفقاً لقوانين الشراكة الجائرة والعائد المحدود من العمليات الزراعية المختلفة، ونظراً لارتفاع تكاليف الاحتياجات الأساسية لمقابلة متطلبات حياتهم اليومية وضروريات العيش فلم يكن منتظراً تسجيل أي إيجابيات من انتقالهم من مناطقهم في دارفور أو غيرها إلى المشروع. إذاً عائد مئات الآلاف من العمال خلال أكثر من أربعة عقود منذ ما بعد منتصف الخمسينيات، لم يشكّل تغييراً في اقتصاديات أولئك العمال على المستوى الفردي ولا على مستوى أسرهم في قواعد ومنشأ ومساقط

رؤوسهم، أو في المجتمعات التي أنشؤوها في (الكنابي) حيث معسكرات سكناهم في الجزيرة، والواقع أنه لم يكن العائد مصمماً أصلاً ليخدم هذا الغرض أو ذاك أو يحقق جزءًا من هذا الهدف، وبقوا في تلك الرقعة كما لو كانوا ما زالوا حاصداً لحصيد محصود أو كعصف مأكول حيث ليس لهم ولا لأبنائهم أي حقوق تمليك أو حقوق سياسية أو حتى فرص العمل في الخدمة المدنية على السواء فكتموا غصّتهم ومظاهر الغربة تلفّهم والحسرة تستبد بهم حتى يأذن الحق في أمرهم وفي أمر الدولة في السودان.

طريق الإنقاذ الغربي

من المعلوم أن إقليم دارفور الذي تبلغ مساحته أكثر من نصف مليون كلم مربع، والذي كان أحد أهم مصادر سلع الصادر السوداني المنتجة بالجهود التقليدية من الماشية واللحوم والحبوب والصمغ والكركدي والنحاس، والذي يرقد على موارد ضخمة ومبشّرة منها البترول والمياه الجوفية العذبة والثروة البرية والماس والنحاس والحديد وما لا نعلمه مما هو في جوف أرضه، علاوة على الكثافة السكانية والامتداد الإقليمي الذي يمر عبر حدود شاسعة مع أربعة دول بحسابنا المنكور عن الحدود مع مصر وبطول يقارب ٢٣٥٠ كلم تمثّل تقريباً ٣٠٪ من مجمل حدود السودان مع جيرانه التسعة السابقين والسبعة الحاليين، بعد انفصال الجنوب حيث زاد عدد الدول التي تمثّل عمقاً إقليمياً لدارفور إلى خمسة دول بحسابنا الذي كما قلت لن يُسقط الحدود مع مصر، وتبلغ الحدود طولاً لا يقل عن ثلاثة آلاف كلم وهو ما سيعادل أكثر من ٤٠٪ من مجمل حدود السودان وقتذاك. هذا الإقليم الكنز هو الإقليم الوحيد في السودان الذي لا يرتبط بأي طريق معبّد ومسفلت مع أي جزء من باقي السودان رغم مرور ما يقارب ستين عاماً على خروج المستعمر من السودان، المستعمر الذي ظلّت الحكومات تجعله شمّاعة تُعلّق عليها إخفاقاتها وعجزها وبوائقها ومؤامراتها على وطنها وشعبها، بل أنه في كثير من الأحيان تقرأ في هذه الجزئية فقط ما يُشعرك بأن الدولة السودانية المتعاقبة حكوماتها ترى في دارفور جسماً منفصلاً شكلاً وروحاً وتكاد تجزم بأن مآله الانعتاق لذلك تجاهلت الشد على كل أواصر الربط المعنوية والمادية بما فيها الربط عبر الطرق كوسيلة متواضعة تأتي في ذيل ترتيب تسلسل عوامل انصهار الأمّة، أليس هذا وحده كافياً بأن يُفسّر حجم الأزمة وعمق ما تكتنزه من وقود داعم ودائم لتأزيمها.

طريق الإنقاذ الغربي الذي يبدأ من مدينة الأبيّض عاصمة ولاية شمال كردفان وحتى مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور، يبلغ طوله ١٢٣٠ كلم، أما القطاع الذي هو داخل

إقليم دارفور والذي هو محط اهتمامنا في هذا الكتاب، يبلغ طوله ٩٦٠ كلم تقريباً، وهي للمسافة التي تبدأ من عشرة كيلومترات جنوب شرق قرية (أم قفلة) وهي آخر قرية تابعة لإقليم دارفور على الطريق نحو الحدود الفاصلة مع إقليم كردفان، وينتهي الطريق في مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور. اسم طريق الإنقاذ هذا هو الاسم الذي أطلقته حكومة الإنقاذ التي جاءت عبر انقلاب عسكري في العام ١٩٨٩م وأعلنت منذ مجيئها بأنها ستنفذه، لكنها بعد أكثر من عشرين عاماً في السلطة لم تُعبّد في القطاع الواقع داخل دارفور سوى مسافة خجولة لا تتعدى ٩٠ كلم بين الفاشر ونيالا مي كل حصاد جهدها في هذا الطريق خلال ٢٣ عاماً من حكمها حتى الآن، ولكن سرعان ما أزالت عوامل التعرية بؤر كثيرة من قشرة هذا الجزء من الطبقات الإسفلتية كاشفة بذلك أضحوكة المواصفات التي تمّت عليها والتي لم تكن ترقى للمواصفات الهندسية المعتادة لمثل هذه الطرق.

مما أتذكره أنني وخلال عملي في المملكة العربية السعودية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، التقيت مسّاحاً فلسطينياً من الذين عملوا وأتمّوا أعمال المساحة الهندسية لهذا الطريق في العام ١٩٦٥م، وبالتالي فإن أعمال التصميم له قد تمّت خلال تلك الفترة أو بعدها بقليل، بيد أن ما يتم من حين لآخر إنما هو مجرّد تجديد، ومنذ ذلك التاريخ ما زال أهل إقليم دارفور يمنون أنفسهم بطريق معبّد يربطهم بباقي السودان، وعلى وجه الخصوص عاصمة دولتهم الخرطوم. كما ما فتئت الحكومات السودانية المتعاقبة على مدى خمسة وأربعين عاماً من تاريخ أعمال المساحة تعدهم بذلك حتى اليوم، إنهم يمارسون أكبر كذبة على شعب دارفور وعلى أنفسهم وعلى العالم المهتم بأمر الأزمات المماثلة، ويسطّرون أكثر ملاحم الوأد مهانة لقيمة الاستحياء عند الإنسانية، بل يقزعون في كل كلمة تخرج من أفواههم قيم المسؤولية ومبادئ الأخلاق ومسؤوليات الراعي على الرعية، وحق الرعية على الراعي.

قد يتساءل المتخصصون من القراء والمراقبون عن الجدوى الاقتصادية للطريق، وهو المنهج العلمي للتأكد من ضرورة اتخاذ القرار بتنفيذ مشروع بعينه في مكان ما، ورغم إدراكنا بأن هذه المرحلة قد تمّت بحسبان أن لطريق انتقل إلى مرحلة الوعود بالتنفيذ، لكننا أيضاً نشير إلى أنه طريق يربط مصادر إنتاج ستة من أبرز صادرات السودان الموجودة في دارفور وهي الماشية، اللحوم المذبوحة ومشتقاتها، الحبوب الزيتية بمختلف أنواعها، الكركدي، الصمغ، النحاس والبترول، وفوق كل ذلك ينقل الإنسان العامل الذي كان عصب مشروع الجزيرة العملاق في حقبة الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن

الماضي، علاوة على دوره كطريق قاري ينساب بالسودان إلى عمق أفريقيا الغربية. بل لو قُدّر للموارد الأخرى أن تتحرر من رق كبتها ونسيانها وقيد شِكالها، لارتفعت تلك الصادرات إلى ما لا عدد له ولا سقف يوقفه، ومن ثم فإن الجدوى الاقتصادية للطريق تكاد تكون بائنة كالشمس في رابعة النهار، بيد أننا ينبغي أن لا نغفل الجدوى الاجتماعية والسياسية كعوامل مهمة يتم بمقتضاها في ظروف ذات خصوصية إقرار تنفيذ بعض المشروعات لإزالة سلبيات الغبن وتحقيق أهداف تحفظ للمجتمعات اندماجها وترابطها مع الوطن ومنها على سبيل المثال لا الحصر طريق شريان الشمال الذي يربط العاصمة الخرطوم بالإقليم الشمالي عبر البر الغربي لنهر النيل والذي تجاوزوا بجدواه الاجتماعية والسياسية حجم الجدوى الاقتصادية، على الأقل في الفترة التي تم تنفيذه فيها.

لا يختلف اثنان في أن البنيات التحتية هي دائماً عماد التنمية في أي خطة تنموية، وهي الركيزة التي تستند عليها البرامج التنموية الإستراتيجية والجوهرية والفرعية منها، والمعروف أن إقليم دارفور المعزول عن باقي أقاليم السودان بعدم وجود أي طريق معبّد ومسفلت يربطه بتلك الأقاليم، والخالي من أي طرق معبّدة تربط ولاياته ومدنه سوى طريق نيالا كاس زالنجي البالغ طوله ٢١٠ كلم والذي تم تنفيذه قبل أكثر من ثلاثين عاماً ونظراً لانعدام الصيانة كاد أن يختفي ويبقى أثراً بعد عين، هذا الإقليم يصبح في مقام الإقليم المحكوم عليه بالفناء التنموي أو العيش تحت وطأة العناء والمكابدة لما يعانيه مواطنوه من معاناة خلال تنقلاتهم أوترحيل صادراتهم أو استجلاب وارداتهم في مصارعة الطرق الوعرة، حيث يستغرق أحياناً قطع المسافة بين الفاشر والجنينة وهي لا تزيد على ثلاثمائة كلم، أكثر من أسبوعين في مواسم الأمطار، بل أن أي وادي من الأودية المنتشرة في ربوع دارفور، يمكنه في موسم الأمطار أن يحكم على سكان ولاية بأكملها بالانعزال والبقاء لأسابيع تحت رحمة جريانه وجفافه أضف إلى كل ذلك العناء، فقد حكم هذا الوضع على المواطنين أيضاً تسديد ضريبة الغلاء الناتج عن فرق تكاليف الترحيل في حالتي الصادر مما يقلل من قدرة منتجاتهم للمنافسة، وفي حالة الوارد مما يزيد من أعباء تكاليف المعيشة عليهم أو تأمين مدخلات وسائل إنتاجهم البدائية، وهكذا أصبح الحكم عليهم بالجور الاقتصادي قلادة لازمت رقابهم لأكثر من نصف قرن، ولن يجرؤ أي مُنجّم أن يتنبأ بمنتهى هذا الجور أو خلاصهم منه عطفاً على الواقع لمتراكم من الظلم الذي ظلّ يهيمن ويكبّل أي انطلاقة للإقليم أو مواطنيه، والعقليات التي تزداد تحجّراً تجاه استيعاب الدروس والعِبر وبقاء اللوبي الحاكم مستحكماً بتلابيب الدولة والوطن معاً.

تبرّعات شعب دارفور للطريق

أما ثالثة الأثافي فهي أنه ومع القناعة في أن البنيات التحتية وتحمّل تكاليفها يبقى مسئولية عامة تتولاها الدولة باعتبار أن تلك البنيات تمثّل القاعدة لأي عمل تنموي، إلا أن أهل دارفور قد تم إلزامهم بتحمّل عبء مقدّر من تكاليف الطريق الذي برغم كل ذلك لم ينفّذ، فبعد أن أعلن رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير وعده المكرور بلا وفاء بتنفيذ الطريق خلال سنتين، سارع مواطنو إقليم دارفور بالتبرّع بنصيبهم من السكّر على مدى أربعه سنوات في الفترة من عام ١٩٩٥م وحتى عام ١٩٩٩م، وبلغ جملة ما تبرّعوا به ما يزيد على ٦٠ مليون دولار حسب بعض التقارير، ولعل المعلومة والفائدة ستكونان أكثر قيمة بالنظر في كتيب الدكتور على الحاج محمد نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي (الخبر اليقين)، والمعلوم أنه بعد أن أصاب الانشقاق حزب المؤتمر الوطني الحاكم وجاءت المفاصلة الشهيرة والتي خلّفت جناحين، احدهما يقوده الدكتور حسن عبد الله الترابي، والآخر يقوده الرئيس البشير، ربما كان لتلك المفاصلة مفعولها في وقف ذلك البرنامج الشعبي خاصة بعد افتضاح أمر أوجه الصرف للمبالغ المحصّلة عن ذلك الجهد الشعبي الكبير في قيمته المادية والمعنوية على السواء، وقد نقلت الأخبار حينها الاتهامات التي وجهها الرئيس البشير إلى الدكتور على الحاج محمد أحد أقطاب جناح الدكتور الترابي ونائب الأمين العام في المؤتمر الشعبي ومن القيادات السياسية الدارفورية والذي كان يشغل رئيس اللجنة الشعبية لاستقطاب الدعم للطريق قبل المفاصلة، ويُذكر سابقاً أنه عندما سُئل الدكتور علي الحاج عن تلك الاتهامات، أجاب بعبارته المشهورة (خلوها مستوره)، ويبدو أن اللغط فيما بعد أثار حفيظة الدكتور فخرج عن صمته وكشف عما نعتقده بأنه بعض الحقيقة وليس كلها، وقد فنّد اتهامات النظام عليه في الكتيب الذي أصدره تحت عنوان (الخبر اليقين)، والذي بيّن فيه التسلسل الهيكلي للطريق والذي كانت أعلى سلطة فيه هي اللجنة العليا للطريق وكان يرأسها النائب الأول لرئيس الجمهورية الأسبق الراحل اللواء الزبير محمد صالح، وخلفه فيها بعد رحيله النائب الأول الحالي لرئيس الجمهورية الأستاذ على عثمان محمد طه، وكانت اختصاصات اللجنة وضع السياسات، تليها اللجنة المفوّضة والتي يرأسها وزير المالية وقتها الأستاذ عبد الله حسن أحمد واختصاصها المتابعة والمراقبة المالية، ثم تأتي الهيئة التنفيذية ومديرها اللواء الحسيني عبد الكريم واختصاصها الإدارة التنفيذية والمالية والفنية. يلاحظ أنه لا وجود لأي شخص من أبناء دارفور في رئاسة أيٍ من هذه اللجان التي تُشكّل السيادة انتخطيطية

والإشرافية والتنفيذية لطريق ٨٠٪ من طوله يقع داخل إقليم دارفور، كم كنت أتمنى لو تم تسمية أحد أبناء دارفور أو حتى الجنوب رئيساً للجنة العليا لمشروع سد مروي أو طريق شريان الشمال أو طريق التحدي أو مطار مروي وهي مشاريع تم تنفيذها بالكامل في الإقليم الشمالي في وقت قياسي وبمبالغ طائلة، فإن مثل ذلك سيلقم كل من يتحدث عن الإقصاء والاستئصال والتهميش حجراً صلداً وموجعاً وكافياً ولكن هيهات للوبي الحاكم أن يتدلّى من عليائه وكبريائه حتى وإن كان زائفاً.

إذاً التسلسل الذي سرده الدكتور علي الحاج عن الهرم الهيكلي للطريق وبيّن فيه أنه كان يرأس لجنة ليست جزءًا من الهرم الهيكلي النافذ للطريق بحسبان أنه كان يرأس لجنة تستقطب الأموال أما أوجه صرفها فهو ليس طرفاً نافذاً في آلياتها، والحقيقة أننا يمكن أن نسمّي ذلك الوضع وكأن لجنته كانت هي البقرة الحلوب التي ظلّوا يمسكون بقرونها بينما يحلب آخرون ولا تدري لجنة الاستقطاب أين سُكِب الحليب أو من شربه، ربما كان أكثر منطقية أن تكون اللجنة الشعبية للاستقطاب جزءً من اللجنة المفوّضة التي تختص ويرأسها الدكتور بينما يكون وزير المالية مقررها من الزاوية الاختصاصية، لكن فيما يبدو جلياً أن الأمور لا تُدار وفق مقتضيات هذا المنهج، فلا ينبغي أن نغفل بأننا نتحدث عن مرحلة سادت فيها الجبهة القومية الإسلامية، مرحلة لا تستطيع الفرز فيها بين التنظيم والحزب والحكومة، ولا تستطيع أن تميّز فيها من يتّخذ القرار في أمور الدولة وتسييرها، أهو من كان في منصب دستوري، أم من كان يتربع على منصب قيادي في التنظيم أو من كان نافذاً بحكم تأثيره الروحي العقائدي، أم من تدفعه قوة اللوبي. والواقع الآخر هو أن الدكتور وصحبه جميعهم كانوا يدينون بالطاعة الكاملة للتنظيم ويلتزمون بقراراته، وبالتالي كان طبيعياً أن تختلط الأمور وتُترك مستورة لأنه لن يستطيع تبرئة نفسه من علمه بحقيقة ما يفعله تنظيمه بأموال طريق الإنقاذ الغربي التي تبرّع بها شعب دارفور، وفي هذه المرحلة بالذات لا يمكن أن نُلقي باللوم كله على النخبة الطامحة من أبناء الشمال على ظلم دارفور حيث أن أبناء دارفور كانوا جزءًا أصيلاً في وصول الجبهة الإسلامية القومية للسلطة، وكانوا حماة السلطة وعملوا بنفس القدر مع الآخرين من الإسلامويين على تثبيت دعائم الحزب الحاكم حزب المؤتمر الوطني والحكومة التي عُرفت بحكومة الإنقاذ الوطني وأمّنوا على كل أفعالها، ربما حتى إلى ما قبل المفاصلة.

قد يتساءل البعض،إذاً أين انتهى اتهام رئيس الجمهورية الذي وجهه للبعض ومن بينهم الدكتور علي الحاج محمد حول أموال طريق الإنقاذ الغربي. لن تتملكك الحيرة

طويلاً في بلوغ الإجابة حين تُدرك بأنه بُعيد تصريح رئيس الجمهورية بذلك الاتهام علناً تلقّف الأستاذ أمين بناني نيو وزير الدولة بوزارة العدل حينها وهو أحد أبناء دارفور وأحد قيادات الجبهة القومية الإسلامية والذي انشق من حزب المؤتمر الوطني وأسس إلى جانب الأستاذ مكي علي بلايل والدكتور لام أكول أجاوين (حزب العدالة) ثم ما لبثوا أن انشق الثلاثة عن بعضهم وأسس كل واحد منهم حزبه الخاص. قلت أنه تلقف الاتهام باعتباره صادراً من رئيس الجمهورية، وهو بذلك في مصاف التوجيهات الواجب إنفاذها بحكم منصبه وزيراً للدولة في وزارة العدل، فأصدر بدوره توجيهاته للجهات القانونية في النيابة العامة للبدء في التحقيقات، ولكن لمّا يتغلغل الأستاذ أمين بناني عميقاً حتى صدر قرار جمهوري بوقف تلك الإجراءات وبإقالته من منصبه الوزاري، وقد كان ذلكم بمثابة قرع جهري قاسي على رأس الأستاذ أمين تفيقه لتنبئه بأن التصريحات هي إنما للاستهلاك الإعلامي فحسب وليس للتنفيذ.

لابد لي هنا وتعضيضاً للحديث أن أورد اقتباساً مما سرده الدكتور علي الحاج في كتابه (الخبر اليقين) حين قال: «إن المواطنين ساهموا والتزموا بمساهمتهم فى الطريق رغم كل المعوقات والعقبات والمتاريس ...إلخ...، وقد بلغت مساهمتهم حوالى ٩٥٪ مما تم من انجاز في الطريق ولم تساهم الحكومة سوى بحوالي ٥٪ فقط وهذه هي المشكلة فالحكومة فشلت في الوفاء بالتزامها المتفق عليه نحو الطريق، وعندما حوصرت من قبل اللجان الشعبية بالولايات الغربية ومجالس الولايات الغربية والتي أصدرت قرار التبرع بالسكر، خاصة وان المواطنين يرون أن العمل في الطرق الأخرى يسير على قدم وساق فهم قد طالبوا الحكومة وبإلحاح شديد بالوفاء بالتزامها نحو الطريق أسوة بالطرق الأخرى وبدلاً من الوفاء بالتزامها نحو الطريق وبالأرقام بدأت تتحدث عن الاتهامات للقائمين على أمر الطريق أما هم فهم الأبرياء وتحصنوا بما تحصنوا به من البروتوكولات والامتيازات وهذه هي الحقيقة المرة ومن يعش يرى، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ... وكان يمكن للجنة العليا وهى تضم كل اللجان الأخرى بما في ذلك اللجنة الشعبية أن تجتمع وتناقش الأمر برمته ولكن اللجنة العليا تريد «كلا الدارين» .. من ناحية فهي تبرئ نفسها ثم تحكم على الآخرين إعلاميا وهم تحت مسؤوليتها». انتهى كلام الدكتور علي الحاج.

لا بد أن نتوقف عند عبارة «مما تم من انجاز في الطريق» التي وردت في سياق الفقرة المقتبسة من كتيّب الدكتور علي الحاج، لننوه للقارئ بأن المقصود هنا هو الجزء من الطريق والذي يربط بين مدينة الأبيض ومدينة النهود في إقليم كردفان بطول ٢١٠ كلم

والذي اكتمل. ومع قناعتي الكاملة في نزاهة الدكتور علي الحاج محمد تجاه مال الطريق على الأقل من خلال معرفتي به منذ أن كان وزيراً للخدمات في حكومة إقليم دارفور التي أعقبت انتفاضة دارفور في ١٩٨١م فإن هذه القناعة ترجّح كفّة براءته وتجعلها كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب، وأن الأمر كله كما قال كيدي وانصرافي وتغطية للعجز أو إن شئت قلت الرغبة المتعمدة للسلطة التي كما قال لا تنوي تنفيذ الطريق. إلا أنه وبحكم مكانته في تنظيم الجبهة القومية الإسلامية التي هي المؤسس والموجّه لحكومة الإنقاذ، لا شك يملك الكثير الذي يمكن أن يقال في أين صُرفت أموال الطريق التي استقطبوها ولا سيما تلك التي تبرع بها مواطنو دارفور على مدى أربعة سنوات، وقادر أيضاً أن يكشف المنهجية التي تمّت في توجيه تلك الأموال إلى أوجه صرف أخرى غير الطريق ومدى عمق تلك المنهجية وتأثيراتها في مستقبل الدولة والوطن، وهي مسؤولية تاريخية بلا شك، وهنا تأتي إدانته شعبياً إذا آثر الصمت عن كل الحقيقة.

مشاريع التنمية في دارفور

إذا كنت راعياً وتسعى لرفاهية شعبك فأنت بمفهوم عمومي تتبنى إستراتيجية تُعنىَ بتأسيس البنيات التحتية وتوفير الخدمات الضرورية وإعداد الإنسان معنوياً وتمكين القطاع الخاص من الرأسمالية الوطنية بالاضطلاع بالدور الريادي في الاستثمار في مشاريع التنمية التي تُسارع أجهزتك المختصة برسم خارطتها للمَديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة، وتعمل على بسط الاستقرار الأمني طواعية وليس قهراً لتهيئة المناخ الذي يشجّع ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية للدخول والاستثمار في وطنك، منطلقاً من هدف يحكمه معيار رفاهية للفرد تقتبسه من مناهج علمية أو تجارب لدول متطورة. بهذه القراءة المبسّطة نبدأ مشوار البحث في نصيب دارفور من كل هذا عبر فترات الحكومات المتعاقبة على الدولة السودانية.

نبدأ أولا بالحديث عن البنيات التحتية، والبنيات التحتية يندرج في تعريفها الموسّع في المقام الأول وضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج القائمة على مناهج علمية سليمة وإعداد الإنسان نفسه وبناء قدراته وتسليحه بالعلم والمعرفة المتخصصة والتدريب وتعبيد الطرق وخطوط السكك الحديدية ومحطات الطاقة بمختلف مصادرها والاتصالات والمواني النهرية والبحرية ومصادر المياه للأغراض الصناعية والزراعية وآليات مناولتها ونقلها ومدخلاتها والأرض ومراكز البحوث التطبيقية. أبحث عن مشروع تنموي في دارفور فلا أجد شيئاً، الزراعة ما زالت تقليدية كما كانت عليها منذ الأزل، وليس هناك من مصانع

حتى على الصعيد الاستثماري الخاص، ومصنع النسيج الذي أنشأه نظام النميري في العام ١٩٧٥م، مشروعاً في غير محلّه لأنه ليس في دارفور مزارع للقطن وأن الغزل يتم استيراده للمصنع من مصانع الغزل في (الحاج عبد الله) مما جعل إنتاجه أغلى من نظيره المستورد، والمصنع نفسه متوقف منذ أكثر من ٣٠ عاماً. المسلخ الذي تم إنشاؤه في نيالا في العام ١٩٩٨م من مستثمر من أبناء دارفور هو إبراهيم حسن عثمان (جلود) بالاشتراك مع مستثمرين من خارج السودان، أوقفته الحكومة بعد بدءه في تصدير أول ثلاثة شحنات من اللحوم، وظل مغلقاً لمدة ١٣ سنة، وفي العام ٢٠٠٧م أعلن النظام إنه بصدد إنشاء مسلخ ضخم في مدينة الدامر بولاية نهر النيل، وهو مشروع في جدواه يشبه إنشاء مصنع النسيج في نيالا في دارفور، لكن النظام لم ينشئ مسلخ الدامر وأنشأ بدلاً عنه مسلخاً في عطبره. وفي العام ٢٠١١م تم الإفراج عن مسلخ نيالا بعد عشرة سنوات من التوقف القسري. ليس في عقلية النظام شيء اسمه آثار الاضطراب الاستثماري ولا عواقب إفزاع المستثمر الأجنبي وفراره وبالطبع ليس في قاموسه إلى أي مدى يتضرر ذلك المستثمر الدارفوري. دأب الناس في دارفور أن يسمعوا عن عناوين لمشروعات تنموية تحمل أسماء مثل مشروع جبل مرة الزراعي ومشروع غزاله جاوزت في بوادي الضعين ومشروع أم بياضه الزراعي في شمال دارفور ومشروع هبيله الزراعي في غرب دارفور ومشروع ساق النعام الزراعي في شمال دارفور ومشروع أم عجاج في جنوب دارفور ومشروعات هيئة تنمية غرب السافنا ومشروع طريق الإنقاذ الغربي، لكنها جميعها إما أنه قد تم رصد موازنات ابتدائية باسمها ثم تم تحويل هذه الموازنات في مرحلة التنفيذ إلى أقاليم أخرى وتم الاكتفاء بجلجلة خجولة في مناطق هذه المشروعات بقدر ما يذر الرماد على العيون. أو تم الاكتفاء بالعناوين العريضة في وسائط الإعلام العامة لدغدغة مشاعر البسطاء. لا تبحث قارئ الكريم عن أي مشروع تنموي قائم في إقليم دارفور لأنك ببساطة لن تجده، لكن يمكنك أن تبحث فيما إذا كان على أكثر من ثمانية مليون نسمة في ذلك الإقليم النائي بمعيار البعد عن المركز أن يصمتوا إزاء الضيم ولا يحرّكوا ساكنين بحثاً عن حقوقهم في الدولة السودانية وقد أوفوا بواجباتهم تجاهها.